مَسائِلُ خِلافِيّةٌ فِي قَواعِدِ الكِتابَةِ العَرَبِيَّةِ

Controversial issues in the rules of Arabic writing

م. د. أحْمَد تيمور فليّح.

مُديريّة تربية بابِل.

Dochor: Ahmed Taymoor Flaih

Directorate- General of Education in Babil

المُستخلص:

أراد كاتب هَذا البَحث ذِكر بَعضَ الخِلافاتِ بين اللغويّينَ في عِلْمٍ يَظُنّ العَديدُ مِنَ النّاسِ انعدام الخِلاف فيه، ألا وَهُوَ علم قَواعِد الكتابةِ العَرَبِيَّةِ المَعْروف بِعِلْمِ الإملاءِ، وَقَدْ وجد الباحثُ أنّ هُناكَ العَديد من مواردِ الاختلافِ في هَذِهِ القَواعِد، بعضها بين المَدرستينِ النّحويّتينِ مَدرَسَة الكوفة ومَدْرَسَة البَصرة، وبعضها بين ما ذكره المُتَقَدِّمونَ الذين بيّنوا هَذِهِ القَواعِد وبين ما بيّنه المُتأخِّرونَ، وهُناكَ من المَسائِل ما كانت مَحَلّاً للخِلاف بين المُتَقَدِّمينَ، فيما اختار المُتأخِّرون قولاً من القولين وَجَعَلوهُ هُوَ القاعِدَة وخطّؤوا ما يخالفه، وبعض الآراء كان قد تبنّاها المُتَقَدِّمونَ وخالفهم فيها جُمْهور المُتأخِّرينَ، وما يزال إلى الآن من يُدافِعُ عمّا رآه المُتَقَدِّمونَ، مُخَطِّئاً المُتأخِّرينَ في مبانيهم، وَقَدْ التزم الباحث منهج التّحليل والمقارنة في عرض هَذِهِ الآراء.

الكَلِمات المفتاحيّة:

الإملاء. علم الخطّ. قَواعِد الكتابة العَرَبِيَّة.

Abstract:

This is a research in which I sought to investigate what I could of the differences between linguists in a science in which many people think there is no disagreement, which is the science of the grammar of Arabic writing. The researcher found that there are many sources of disagreement in these rules, some of which are between the two grammatical schools, the Kufa School and

the Kufa School. Basra, and some of it is between what was mentioned by the predecessors who mentioned these rules and what was explained by the later ones, and there are issues that were the subject of disagreement among the earlier ones, while the later ones chose one of the two opinions and made it the rule and erred in what contradicted it, and some opinions were adopted by the earlier ones and the majority of the later ones disagreed with them, and no To this day, there are still those who defend what the predecessors saw and the mistakes of the later ones in their construction, and the researcher took the method of investigation and comparison in presenting these opinions. key words:

Dictation. Graphology. Arabic writing rules.

مقدّمة: بسمِ الله الرّحمنِ الرّحيمِ

والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِنا مُحَمّد وآله الطّيّبينَ الطّاهرينَ.

أمّا بعد. فهَذا بحث حاولتُ فيه إلقاء الضّوءِ على مَسائِلَ مهمّةٍ لعلم هُوَ من أهمّ علوم اللغة، ألا وَهُوَ علم الكتابة العَرَبِيَّة المَعْروف بعلم الخطّ أو علم الإملاء.

ومن المَعلوم أنّ الاتجاه السّائد في دراسة هذا العلم هُوَ (الاتّجاه التّعليميّ)، أي التّعامل مَعَ هَذِهِ القَواعِد على أنّها من المسلّماتِ، والاقتصار على رصد الكتابات المخالفة لها وتصحيحها في ضوئها.

وأمّا هَذا البحث فيتناول المَسائِل الكتابيّة الّتي وقع فيها الخِلاف بين اللغويّين، على أنّ بعض الخِلافات المَذْكورة قد انقرضت في هَذا الزمان واستقرت الكتابة على وجه من الوجوه الّتي كانت محلّاً للخِلاف. وموضوع هَذا البحث هُوَ الخِلاف بين اللغويّين في طريقة الكتابة القِياسيّة الّتي ينبغي اتّباعها في كتابة اللغة العَرَبِيَّة، فلا يشمل الخِلاف بين العَرَب وغيرهم من الشّعوب الّتي تستعمل الحُروف العَرَبِيَّة في كتابة لغاتها، كالخِلاف بين العَرَب والفرس، أو بين العَرَب والكرد في بعض المَسائِل الكتابيّة، ولم أتعرّض كَذَلِكَ لمَسائِل ضبط المُصْحَف الشّريف والخِلاف في كتابة بعض الكَلِمات إلّا استطراداً. وَقَدْ رتّبته على تمهيد وتسعة مطالب:

تناولت في التّمهيد علم الكتابة والمُصطَلَحات المرادفة له.

وتناولت في المَطْلَب الأوّل بعض الخِلافات في الهَمْزَة بأنواعها.

وفي المَطْلَب الثّاني ذكرت بعض الخِلافات في رسم الألف المَقْصورة.

وأمّا المَطْلَب الثّالث فخصّصته للتّنوين.
وخصّصت المَطْلَب الرّابع لحُروف الزّيادة.
وجعلت المَطْلَب الخامس خاصّاً بموضوع حذف الحُروف.
وأمّا المَطْلَب السّادس فتناولت فيه قضية إبدال الحُروف بعضها ببعض.
وأمّا المَطْلَب السّابع فذكرت فيه الخِلاف في قضية الإعجام والإهمال في بعض الحُروف، ولا سيّما الياء المفردة والمُتَطَرِّفة.
وذكرت في المَطْلَب الثامن بعض الخِلافات في قضية الفصل والوَصل في الكتابة، وَهُوَ – بلا شكّ– يختلف عن الوَصل والفصل في علم البلاغة.
وبقي المَطْلَب التّاسع الّذي ذكرت فيه مَسائِل خِلافِيّة متفرّقة في الكتابة العَرَبِيَّة.
وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها بعضاً من الفوائد المستفادة من هَذِهِ الدراسة.
وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين الباحث.

تمهيد: علم الكِتابة والمصطلحات المرادفة:

تحظى الكتابة بأهمّيّة كبرى في بناء الحَضارة الإنسانيّة، حَتّى وُصِفَت بأنّها "أخطر اختراع إنسانيّ استطاع أنْ يؤشّر للإنسان أوّل منطلق حَضارِيّ...ويؤسّس له نقطة البَدء التّاريخيّة في مسيرته الحَضارِيّة الطّويلة"[1]، فبالكتابة "تقيّد أخبار الماضين للباقين وأخبار الباقين للآتين، وبِها تُخلّد الكتب في العلوم والآداب وغيرها، وبِها يحفظ الإنسان ذكر ما يجري بينه وبين غيره من المُعاملات والحِساب ولولاها لانقطع أخبار بعض الأزمنة عن بعض، وأخبار الغائبين عن أوطانهم، ودُرست العلوم، وضاعت الآداب، وعظم ما يدخل على النّاس من الخلل في أمورهم ومُعاملاتهم، وما يحتاجون إلى النّظر فيه من أمر دينهم، وما روي لهم، مِمّا لا يسعهم جهله"[2]. ولهَذا العلم عدة تسميات:

1/ علم الخطّ: وَهُوَ المُصطَلَح الّذي اختاره مَجْموعَة من اللغويّين كابن الحاجِبِ(ت646هـ) في الشّافية، وعرّفه بأنّه "تصوير اللفظ بحُروف هِجائه[3]. وَهُوَ التّعبير الشّائع في كتب التراث العَرَبِيَّ، وقديما قيل: (الخط لسان اليد)، ولِذَلِكَ قسّموه على الخطّ القِياسيّ والخطّ غير القِياسيّ، إذ يقصدون الكتابة القِياسيّة والكتابة غير القِياسيّة، وعلى الرّغْمِ من شيوع هَذا المُصطَلَح، وَلا سيّما في الكتب التّراثيّة، إلّا أنّه يسبّب الالتباس بفنّ الخطّ الّذي هُوَ الكتابة الفنّيّة؛ ولِذَلِكَ نبّه بعض المؤلّفين في فنّ الخطّ العَرَبِيّ على التّغاير بينهما[4].

2/باب الهجاء: وَهُوَ المُصطَلَح الّذي اختاره ابن قُتَيْبَة(ت276هـ)، وأخذ به ابن الدّهّان(ت569هـ) وابن مالِك(ت6هـ) في التّسْهيل.

3/ الإملاء: وَهُوَ المُصطَلَح الشّائع بين المُتأخِّرين، وهَذِهِ التّسمية على الرّغْمِ من اشتهارها فلا تخلو هِيَ الأخرى من إشْكال؛ فقَواعِد الكتابة ليست قَواعِد للإملاء، بل هِيَ قَواعِد للاستملاء؛ إذ مَعْنى الإملاء هُوَ "إلقاء الكلام للكاتب ليكتب... فالمُملي هُوَ الملقي للحديث"[5]، "ويقالَ: أمليت الكتاب وأمللته، إذا ألقيته على الكاتب ليكتبَ"[6]، وذكروا أنّ مَعْنى "أمليت الكتاب على فلان: أطلت قراءتي عليه في الحُروف حَتّى يفهمها ويكتبها"[7]، فالإملاء إذنْ لا يَحتاج إلى معرفة قَواعِد الكتابة، فيمكن للأمّيّ، بل للأعمى أنْ يملي، وَالّذي يحتاج إلى معرفة قَواعِد الكتابة إنّما هُوَ المُسْتَمْلي، أي "الّذي يطلب إملاء الحديث من الشّيْخ"[8].

4/ علم رسم الحُروف: وَهُوَ المُصطَلَح الّذي اخْتارَه الأُسْتاذ أحْمَد الهاشِميّ(ت1943م) للتّعبير عن هَذا العلم، وعرفه بأنّه "قَواعِد اِصطِلاحيّة بمعرفتها يُحفظ قلم الكاتب من الزّيادة والنّقصان"[9].

5/ علم الكتابة أو قَواعِد الكتابة: ويرى الباحث أنّه التّعبير الأنسب لهَذا العلم.

عُرّف (علم الكتابة) أو ما كان يُعرف بـ (علم الخطّ) أو (الهجاء) أو (الإملاء) بأنّه "علم بكيفيّة تصوير الألفاظ بحُروف الهجاء، وبالأحوال الّتي تعرضها في الكتابة"[10]، وعُرّف أيضاً بأنّه "معرفة كيفية تصوير اللفظ بحُروف هجائه إلّا أسماء الحُروف إذا قصد بها المُسمّى.."[11]، وعرّفه ابن الحاجِبِ بأنّه "تصوير اللفظ بحُروف هجائه"[12]، وعرّفه ابن عَقيل(ت769هـ) بأنّه "كتابة الألفاظ الّتي تركّبت من حُروف الهِجاء"[13]، وعرّفه ابن خلدون(ت808هـ) بأنّه "رسوم وأشكال حرفيّة تدلّ على الكَلِمات المَسْموعَة الدّالّة على ما في النّفس"[14]، فيما عرّفه السُّيوطِيّ(ت911هـ) بأنّه "علم يبْحَث فِيهِ عَن كَيْفيَّة كِتابَة الْأَلْفَاظ من مُرَاعَاة حُروفها لفظاً أَو أصلاً وَالزِّيادَة وَالنَّقْص والوَصل والفَصل وَالْبَدَل"[15]، وعرّفه أيضاً بأنّه "تصوير اللفظ بحُروف هجائيّة غير أسماء الحُروف مَعَ تقدير الابتداء والوقف"[16]، وعرّفه الشّيْخ مُصْطَفى السّفطيّ(ت1907م) بأنّه "قانون تعصم مراعاته من الخطأ في الكتابة"[17]، ووافقه الشّيْخ حُسَين والي(ت1936م) إلّا أنّه قيّد الكتابة بالعَرَبيَّة[18]، وهَذا التّعريف متأثر بتعريف المنطق – كما لا يخفى–، ومثله تعريف مُحَمّد الطّاهر الأزميريّ الّذي عرّفه بأنّه "قَواعِد تحفظ معرفتها من الخطأ في الكتابة"[19]، إلّا أنّ تعريف السّفطيّ أصحّ منه؛ إذ مجرّد المعرفة لا تحفظ من الخطأ، بل تشترط المُراعاة.

وعرّفه الشّيْخ مُصْطَفى الغَلاييني(ت1364هـ) بأنّه "تصوير اللفظ بحُروف هجائه الّتي ينطق بها، وذَلِكَ بأنْ يطابق المكتوب المنطوق به من الحُروف"[20] وعرّفه السَّيِّد رَؤوف جَمال الدّين(ت1425هـ/2004م) بأنّه "علم بقَواعِد اِصطِلاحيّة بمعرفتها يُحفظ قلم الكاتب من الزّيادة والنّقصان في الحُروف"[21]. ومن الجدير بالذّكر أنّ العَديد من هَذِهِ القَواعِد كانت مورداً للخِلاف بين عُلَماء العَرَبيَّة، بل بالغ بعضهم وذكر "أنّ عُلَماء الإملاء لم يَتركوا قاعِدَة إلّا وَقَدْ اِخْتَلَفوا فيها"[22].

المَطْلَب الأوّل: الخِلاف في كتابة الهَمْزَة:

أ/ الخِلاف في الهَمْزَة الأوّليّة:

1/ الاستدراك على الأسماء السّماعيّة:

ذَكَرَ اللغويّون أنّ هُناكَ عشرة أسماء هَمْزَتُها هَمْزَة وصل؛ هِيَ "**اِسْمٌ، وَاِستٌ، وَابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَابْنُمٌ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ –وَكَذَا مُثَنَّى هَذِهِ الْأَسْمَاءُ السَّبْعَةِ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَايْمُنُ اللهِ**"[23]. واِسْتُدْرِكَ عليهِم بـ (أل) المَوصولةِ و(ايم) تخفيف ايمن[24]. أقول: لو أُريد الاستدراك بلغات ايمن فلا ينحصر الأمر بكَلِمَة ايم. وعليهم الاستدراك كَذَلِكَ بـ (ام) وهي تخفيف ايمن أيضاً، وحُكِيَ عن ابن بري(ت730هـ) أنّ فيها لغتين: "بكسر الميم وضمّها، مَعَ كسر الهَمْزَة فيهما"[25]. وعلى كُلّ حال فَهَذِهِ الاستِدراكاتُ لَيْسَتْ في حَقيقتها من الخلافات؛ إذ يُمكن إرجاعها إلى الغَفْلَةِ عَنْ تَعَدّد اللهجاتِ لِكَلِمَةِ ايمن، وأمّا أل المَوْصوَلة فيَبدو أنّهم اِسْتَغْنَوا عَنْ ذِكْرِها لأنّهم ذَكَروا أنّ هَمْزَةَ أل هَمْزَةُ وَصْلٍ، فتشمل الحرفيّة والمَوصولَة مَعاً؛ والدّليل على هَذا أنّهم لو سُئِلوا عَنْها لأجابوا بِأنّ هَمْزَتَها هَمْزَةُ وَصْلٍ، فَلَيْسوا أصحابَ رأيٍ مغايرٍ.

2/ الخِلاف في هَمْزَةِ ايمن:

ذَكَروا أنّ هُناكَ خِلافاً بين البَصْريّين والكوفيّين في هَمْزَة (ايمن)، قالَ الشّيْخ خالِد الأزهريّ(ت905هـ): "وايمن، المخصوص بالقسم، وَهُوَ اسم مُفرد مشتقّ من اليمن، وَهُوَ البَرَكَة، وهَمْزَته هَمْزَة وصل عند البَصْريّين، وعند الكوفيّين جمع (يمين)، وهَمْزَتُهُ هَمْزَة قطع"[26].

أقولُ: لا خِلاف بين البَصْريّين والكوفيّين في أنّ هَمْزَة (ايمن) بصورتها الحالِيّة هِيَ هَمْزَة وصل، وإنّما الخِلاف في أصلها[27]، فذهب البَصْريّون إلى أنّها هَمْزَة وصل من الأساس، فيما ذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّ "الأصل في هَمْزَة ايمن أنْ تكون هَمْزَة قطع؛ لأنّه جمع، إلّا أنّها وُصِلَت لكثرة الاِسْتِعْمال؛ وبقيت فَتْحَتُها على ما كانت عليه في الأصل"[28]. فهي عندهم "هَمْزَة وصل لكثرة الاِسْتِعْمال"[29]. لا أنّهم يرونها هَمْزَة قطع، كما يظهر من كلام الشّيْخ خالد الأزهريّ السّابق، فالخِلاف فيها كالخِلاف في أصل همزة أل، أكانت "همزتها هَمْزَة قطع، وُصِلت لكثرة الاِستِعمال"[30]. أم هي من الأصل "همزة وصل، لِسُقوطها في درج الكلام كسائر هَمزات الوَصل"[31]. مَعَ اتّفاقهم على أنّها بصيغتها الحاليّة همزة وصل.

3/ الخِلاف في هَمْزَةِ كَلِمَة البتة(ألبتة):

اُخْتُلِفَ في هَمْزَة كَلِمَة البَتّة(ألبتّة)، أهي هَمْزَة وصل أمْ هَمْزَة قطع؟ إذ تُعدّ هَذِهِ الكَلِمَةُ مِنَ الكَلِماتِ المُشْكِلَةِ في اللغَةِ العَرَبيّةِ، ذَلِكَ أنّ القياسَ في هَمْزَتِها الوَصل، وَسُمِعَ قَطْعُها، وَقَدِ اِقتصرَ سيبَوَيْهِ على بيانِ أنّه "لا يُستعمل إلاّ معرفةً بالألف واللام"[32]. وّلَمْ يتعرّض لبيان نوع الهَمْزَةِ، وإنْ كانَ المتبادرُ مِنَ الكلام كونها هَمْزَةَ وَصلٍ. وقالَ صاحب التّاج: "ونقل شيخُنا عن الدَّماميني في شرْحِ التَّسهيل: زَعَم في اللُّباب أنّه سُمع في البَتَّةِ قطعُ الهَمزَةِ، وقال شارحه في العُباب: إنّه المسموع. قال البَدْرُ: ولا أعرِفُ ذَلِكَ

من جهةِ غَيرِهما؛ وبالغ في رَدِّه وتَعقّبه، وتَصدّى لِذَلِكَ أيضاً عبد المَلِكِ العِصاميُّ في حاشيته على شرح القَطْرِ للمصنِّف"[33]. ويظهر من هَذا أنّ قطع الهَمزَةِ مسألة خِلافيّة، بل لم يقل بالقطع إلّا بعض اللغويّين، وَلِذَلِكَ وصف الدُّكتور سعيد الأفغانيّ لغة القطع بأنّها لغة رّديئةٌ، وحكم بأنّ هَمزَتَها هَمْزَةُ وصلٍ[34]، فيما صرّحَ الشّيخ خالد الأزهريّ بنفي سماعِ غير قطعِ الهَمزةِ[35]، وَوَافَقَهُ ابنُ مَعصومٍ المَدَنيّ(ت1120هـ)[36].

ويظهر من كَلِمات العَديد من اللغويّين لُزوم جعل هَمْزَتها هَمْزَة قطع، قال عبد الكريم يونُس: "كَلِمَة (البتّة) كَلِمَة غريبة، لم يستعملها العَرَبُ، وإنّما هِيَ كَلِمَة مُوَلّدة استعملها الفلاسِفة والمناطقة، وأصلها من البتّ، وَهُوَ القطع ... وليس في اللغة العَرَبِيَّة الصّحيحة كَلِمَة تَلزَمُها هَمْزَةُ القطعِ في (أل) الّتي للتّعريفِ، و(البتّة) لا تُنْطَقُ ابتداءً أو وصلاً إلّا بهَمْزَة القطع مُحقّقة، على ما اِسْتَعْمَلَهُ عليها أصْحابها"[37]. وَقالَ السَّيِّد الشهيد مُحَمّد تقي الجلاليّ(ت1402هـ): "وَقَدْ شذّت هَمْزَة (أل) في (ألبتّة)، حَيْثُ أُعتُبِرَت هَمْزَة قَطع"[38]. فيما يرى ابن حَجَر العَسْقَلانيّ(ت852هـ) أنّ هَمْزَتَها هَمْزَة وصل ولا يجوز قَطْعُها، وَيَرى أنّ "الّذي قاله أهل اللغة: البتّة القطع، وَهُوَ تفسيرها بمرادفها، لا أنّ المراد أنّها تُقالُ بالقطعِ"[39]. وَقَدْ رَدّ عليه معاصره بَدْرُ الدّينِ العَيْنيّ(ت855هـ) بأنّ "النّحاة لم يقولوا: البتّة القطع فحسب، وإنّما قالوا: قطع هَمْزَة البتّة، بِتَصْريح نسبة القطع إلى الهَمْزَةِ"[40].

وَذَهَبَ العديدُ من اللغويّينَ إلى جَوازِ القَطعِ والوَصلِ في هَمزَتِها، مِنهم الدُّكْتور عبد اللطيف مُحَمّد الخَطيب الّذي صرّح بجواز الأمرينِ، "وَالثّاني هُوَ القِياس.."[41]. وَحَكى في الهامِشِ عن الأُسْتاذ عَبّاس حَسَن "أنّ هَمْزَتَها هَمْزَةُ قطعٍ"[42]. إلّا أنّ نَصّ ما قاله الأُسْتاذ عَبّاس حسن: "والأفصح ملازمة: (أل) لكَلِمَة: (ألبتّة) ... وأنْ تكون همزتها للقطعِ"[43]. فهُوَ لم يوجبْ أنْ تكونَ هَمزتُها هَمْزَةَ قطعٍ، وإنّما هُوَ الأفصح عندهُ، بناءً على أنّ الأفصح شاملٌ لكلا الأمرينِ كما هُوَ الراجح، وَمِنَ الجَديرِ بالذِّكْرِ هُنا أنّهم كما "عدّوا في الألفاظ فصيحاً وأفصحَ، فكَذَلِكَ عدّوا في الكتابةِ مِثله"[44].

4/ الخِلاف في هَمْزَةِ الأسماء المَنْقولَةِ إلى العَلَمِيّة: يوم الاثنين أم يوم الإثنين؟

لا خِلاف في أنّ هَمْزَةَ كَلِمَة الاثنين في غير اليوم المَعْروف من أيّام الأسبوع هِيَ هَمْزَة وَصْلٍ، وَقَدْ مرّ أنّها من الأسماء السّماعيّة الّتي تَبْتَدِئُ بهَمْزَة وصل، وَقَدْ وقع الخِلاف في الاثنين إذا كان عَلَماً لليوم اللاحق للأحد من أيام الأسبوع، فَقَدْ ذَكَرَ الدُّكْتور أميل بديع يعقوب أنّ هَمْزَة الوَصل تتحوّل إلى هَمْزَة قطع في أسماء الأعلام المنقولة "من لفظ مبدوء بهَمْزَة وصل، نحو: (الإثنين) علم على اليوم الثّاني من الأسبوع.."[45]. وذكرت مثله عزيزة فوّال بابرتي[46]. إلّا أنّ ما ذَكَرَهُ سيبَوَيهِ(ت180هـ) في هَذِهِ المَسْأَلَة خِلاف ما استنتجاه، فالّذي يؤدّي إلى قطع هَمْزَة الوَصل عند العَلَمِيّة إنّما هُوَ نَقْلُ غير الاِسم إلى العَلَمِيّة، قالَ سيبَوَيهِ: "فإذا سمّيت بامرئٍ رجلاً تركته على حالِهِ؛ لأنّكَ نَقَلْتَهُ مِن اِسمٍ إلى اِسمٍ ... وإذا جعلت اضرِبْ أو اُقْتُلْ اسماً لم يكن له بُدٌّ مِنْ أنْ تَجْعَلَهُ كالأسماء؛ لأنّك تقلب فِعلاً إلى اِسْمٍ، ولو سمّيته اِنْطِلاقاً

لم تقطع الألف؛ لأنّك نقلت اِسْماً إلى اِسْمٍ"[47]. وذَكَرَ مثله ابن مالك في شرح الكافية الشّافية، فقالَ: "إذا سُمّيَ بِما أوّله هَمْزَة وصل قُطِعَتِ الهَمْزَةِ إنْ كانَتْ في مَنْقول مِنْ فِعْلٍ، وإلّا اُسْتُصْحِبَ وَصْلُها"[48]. وفي قبال هَذا ذَهَبَ الأستاذُ عبّاس حَسَن إلى أنّه "إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزة وَصْل، فإنّ هَمْزَتَهُ بَعْدَ النّقل تصير همزة قطع ... مثل: يوم الإثنين، بكتابَةِ هَمْزَةِ: إثنين؛ لأنّها عَلَمٌ على ذلك اليوم .."[49]. وقال أيضاً: " ولا التفات لما اشترطه بعضهم لإخراجِ نوعٍ من الأعلامِ من هَذا الحكمِ، إذ الصّحيحُ أنّ هذا الحكمَ عامّ يشملُ الأعلامَ بأنواعِها المُختلفةِ، كَما يشملُ غير الأسماءِ من كُلّ لفظ مبدوءٍ بهَمْزَةِ وصلٍ قَدْ سُمّى به، وصار عَلَماً"[50] ووافقه الدّكتور سَعدون أحمد الرّبعيّ[51]، وَهُوَ المَذهَبُ المَحكيّ عن ابن الطّراوةِ(ت528هـ)، على خِلافٍ بينهم في تأويلِ كَلامِهِ[52]، إلّا أنّ التّعميم للأسماءِ المَنقولة إلى العَلَميّة يُخالفُ ما عُرِفَ عَنِ العَرَبِ من إبقاءِ هَمْزَةِ امرئ القيس هَمْزَةَ وَصْلٍ مَعَ العَلَميّة؛ فَما ذَكَرَهُ سيبَوَيهِ في هذه المسألةِ هُوَ المَذهبُ الصّحيح.

5/ هَمْزَة القطع الداخلة إذا دخلت عليها هَمْزَة الاستفهام:

ذَكَرَ جُمْهور اللغويّينّ وُجوبَ كِتابة الهَمْزَةِ على نَبْرَةٍ في "كُلِّ كَلِمَةٍ أوّلها هَمْزَة اِسْتِفْهامٍ وثانيها هَمْزَة قطعٍ مَكْسورَة، نحو: أئِفكا، أئِن، أئِذا، أئِنّا"[53]. ويرى الأُستاذُ عبد العليم إبراهيم الإبقاء على كِتابة هَمْزَةِ القَطعِ على الألِفِ، فتُكتبُ بألفينِ، حَيْثُ أنّ منهجَهُ العامُّ هُوَ اختصارُ القَواعِدِ وَتَجَنُّبُ الاستثناءاتِ ما أمْكَنَ، كَما أنَ كتابتها على النَّبْرَةِ مُضِرٌّ من ناحِيَة النّحوِ التّعليميّ؛ فهَذِهِ الكتابة توهِمُ الطّالبَ أنّ همزة الاستفهام مَعَ ما بعدها صارا كلمةً واحدةً وليستا كلمتين، علاوة على صعوبة القراءة[54].

ب/ الخِلاف في الهَمْزَة المُتَوَسِّطَة:

1/ المرآة أم المرءاة؟

دَرَجَ الكُتّاب على كِتابة (المرآة) بهَذا الشّكل، وَهُوَ الموافق للقِياس، فيما يَرى الأزميري أنّ "الأحسن أنْ تُرسم مفردةً؛ للفَرْقِ بينها وبين المرأة"[55].

2/ كِتابة الهَمْزَة المُتَوَسِّطَة المَكْسورة المَضْموم ما قبلها أو المَضْمومَة المَكْسور ما قبلها:

أوجب المُتأخّرون أنْ "تكتب الهَمْزَة على نَبْرة في وسْطِ الكَلِمَة؛ إذا كانت مَكْسورة أو قبلها حرف مَكْسور"[56]، وهَذا حكمٌ مُطلق، فيما ذَكَرَ ابن الحاجِبِ تفصيلاً في الهَمْزَة المَكْسورة المَضْموم ما قبلها أو المَضْمومة المَكْسور ماقبلها؛ فقالَ: "وجاء في سئل ويقرئك القولان"[57]، ويَقصدُ بالقولين "أنْ يُكتب بحَرْفِ حَرَكَتِها أو بحَرْفِ حَرَكَةِ ما قبلها.."[58]، ويقْصَدُ ابن الحاجِبِ بِمَجيءِ القَولين أنّ المُتَقَدّمين قَدِ اختلفوا

فيها، فالهَمْزَة "إنْ كانت مَكْسورة بَعدَ ضَمٍّ، نحو: دُئِل وسُئِل، فصورتها الياء على مَذْهَب سيبَوَيهِ، والواو على مَذْهَب الأخْفَش"[59].

3/ كَلِمَة مسؤول وأشباهها:

قالَ الدُّكْتور مُسْعَد مُحَمّد زياد: "ينبغي أنْ تُرْسَمَ هَمْزَتُها على الواو حَسْبَ القاعِدَة؛ لأنّها مَضْمومة، وما قَبْلَها ساكِنٌ، والضّمّ أقوى من السّكونِ... فتُرْسَمُ هَكَذا (مَسْؤول)، ولكن...يكره توالي حرفين من جنس واحد في الكَلِمَة؛ لِذَلِكَ حذفوا الواو ووصلوا ما بَعْدَ الهَمْزَة بما قبلها فكتبت على نَبْرَة، على النّحو الآتي: (مَسئول)"[60].

ومن الجَدير بِالذِّكْرِ أنّ عُلَماء اللغة السّابقين كانوا يكتبون هَذِهِ الكَلِمات بواو واحدة، لكراهتهم توالي الأمثال في الكتابة، قال الشّيْخ زَكَرِيّا الأنصاريّ(ت926هـ): "ونحو مستهزون فيكتب بواو واحدة هِيَ واو الجمع، وتُحْذَف الواو الّتي هِيَ صورة الهَمْزَة الملفوظة (وَقَدْ تكتب الياء) فيه فيكتب بيائين[كذا]؛ لأنّ اجتماعَهما أهون من اجتماع الواوين.."[61]، وفصل الشّيْخ مُصْطَفى السّفطيّ، فذَكَرَ أنّ العُلَماء قَدِ اخْتاروا "كتابة بعض الأسماء بواو واحدة؛ لكثرة الإِسْتِعْمال، مثل داود وطاوس ورؤس، وفؤس. واستَحْسَنوا كِتابَةَ بَعْضِها بواوين، نحو: سؤول، وبؤوس، وشؤون، ومؤونة"[62]. وذَكَرَ الأُسْتاذ أحْمَد الهاشِميّ أنّ الهَمْزَة تُرسم مفردة في وسط الكَلِمَة "إذا وقع بعدها حرف مدّ، نحو: سوءى، مرءوس، رءوس، رءوف، إسراءيل، جبراءيل، رءيس"[63]. وذَكَرَ كَذَلِكَ أنّ "بعضهم يرسم هَمْزَة الألفاظ الأربعة الأخيرة وما شاكلها على ياء بعد[ها] ياء، كالنسائي، النائي، عزرائيل، ميكائيل، رئيس"[64]. ويظهر من الأزميري أنّ رسمها مفردةً بعد المدّ إذا كان قبلها حرف من حُروف الانفصال إنّما هُوَ حكم جائز وليس واجباً[65]، وأمّا جُمْهور المُتأخّرين فلا يرسمونها مفردةً في هَذِهِ الحالَةِ.

4/ كَلِمَة (هيأة) وأشباهها:

قال الدُّكْتور مسعد مُحَمّد زياد: " تكتب الهَمْزَة المُتَوَسِّطَة المَفْتوحة على نبرة إذا سبقها ياء ساكنة. مثل: هيئة، رديئة، مليئة، مسيئة"[66]. قال عبد العليم إبراهيم معترضاً عليهم: "لماذا يستثنون هَذِهِ الكَلِمات، ويجعلون لهمزتها قاعِدَة جديدة؟! ولماذا لا يكتبونها في ظلّ القاعِدَة المقرّرة، هيأة، ييأس، فيأك، شيأه؟!"[67]. ومن الكلمات الّتي لم يُتعارفْ على كتابتها بهَمْزَة على الألِف(البيئة) الّتي يرى السَّيِّد عبد السَتّار الحَسَنيّ أن تكتب (بيأة)، وقالَ: "هكذا يكتبها المُحَقّقون من عُلَماء اللغة، برسم الهَمْزَة على الألِف، لكونها مَفْتوحة مَعَ سكون ما قبلها. ورسْمُها على الكرسي (البيئة) وإنْ كان شائعاً إلّا أنّه خِلاف القاعِدَة"[68].

5/ لتُسْألُنّ أم لتُسْئَلُنّ؟

القِياس في كتابة لتسألن بصيغة المَبْنيّ لما لَمْ يُسَمّ فاعله هُوَ كتابة الهَمْزَة على الألف كَما تَقَدَمَ، فيما حُكِيَ عن بعض المُتأخِّرين أنّه اسْتَحْسَنَ كتابتها(لتسئلن)؛ للتّفريق بين المَبْنيّ للفاعل والمَبْنيّ لما لمْ يُسَمّ فاعِلُهُ[69].

6/ قرأا أم قرءا أم قرآ؟

قال ابن قُتَيْبَة: "وتقول للاثنين: (قد قرأا) و (ملأا) فتكتبه بألفين؛ لتفرق بالألف الثّانية بين فعل الواحد وفعل الاثنين، وكان الكُتّاب يكتبون ذَلِكَ فيما تَقَدَمَ بألِف واحدة، والألفان أجود مخافة الالتباس"[70]. ومن الكُتّاب "من يكتب الهَمْزَة منفردة، لا على ألِف، ويثبت ألِف الضمير بعدها، مثل قرءا واقرءا ويقرءان ولم يقرءا"[71]. "والسّبب في اختيارهم هَذا الرسم على الرّغْمِ من مُخالَفَتِهِ القِياسَ إنّما هُوَ "لِسُهولَتِهِ وبُعْدِهِ عَنْ إعمال الفكر"[72]. فيما فضّل العَديد من اللغويّين كتابتها: (قرآ) و(ملآ)، "وهَذا هُوَ القِياس. وَهُوَ أيسر على الكاتب"[73].

7/ (لجأوا) أم (لجؤوا)؟

نقل الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد عَنِ القلقشنديّ(ت821هـ) نَصّاً فيه كَلِمَة (لجأوا) مَضْبوطَةً بالشّكل المُتَقَدِّم، وذَكَرَ في الهامِشِ تَرْجيح كتابتها(لجؤوا)[74]. أقولُ: ما ذكره الدُّكْتور مصطفي جَواد هُوَ الموافق للقِياس، فقد ذَكَرَ اللغويّون أنّ التّوَسّط العارض بحكم التّوَسّط الأصْليّ. وخالفهم الأُسْتاذ عبد العليم إبراهيم الّذي يراها "هَمْزَة مُتَطَرِّفة تبقى على صورتها قبل الضمائر وقبل علامات العدد"[75]. وذَكَرَ الأزميري أنّ مَذْهَبَ المُتَقَدِّمين هُوَ مُعامَلَتها مُعامَلَة المُتَوَسِّطَة، بخِلاف مَذْهَبِ المُتأخِّرين الّذي يُعاملها مُعامَلَة المُتَطَرِّفة[76].

جـ/ الخِلاف في الهَمْزَة المُتَطَرِّفة:

1/ التبوء أم التبوؤ؟

ذَكَرَ العَديد من المُتأخِّرين أنّ من مواضع كتابة الهَمْزَة على السّطر فيما "إذا كان ما قبلها واواً مشدّدة مَضْمومة، كالتّبوّء"[77]. فإن القِياس وإنْ كان كتابة الهَمْزَة على الواو إلّا "أنّ كراهة اجتماع المثلين تَقْتَضي عَدَمَ رَسْمِها"[78]. واعترض على هَذِهِ القاعِدَة المستحدثة الدُّكْتور عبد اللطيف الخَطيب، قائلاً: "ولقد رجعت إلى كتب المُتَقَدِّمين أبحث فيها عمّا يؤيّد هَذا الرّأي فلم أظفر بِشَيءٍ، بل بقي عندهم حكمها كحكم غيرها مِمّا تنطبق عليه القاعِدَة، واسْتَعْرَضْتُ باب الهَمْزَة في لِسانِ العَرَب، فوجدت لفظين هُما التّبوّؤ والتّضوّؤ، وَقَدْ كُتِبا على الشّكل التّالي: التبوؤ والتضوؤ"[79]. أقول: الّذي وجدته في لسان العَرَب

طبعة أدب الحوزة هُوَ (التبوء) وفي تاج العَروس(التبوؤ)[80]، ورُبَّما كانت طبعة لِسان العَرَبِ هَذِهِ قَدْ روعِيَ فيها ضبط الكَلِمات وفق ما ذكره المُتأخِّرون، وَقَدْ كتبوا كَلِمَة (التّضوّؤ) هَكَذا ولمْ يغيّروها.

2/ الهَمْزَة المُتَطَرِّفة المكتوبة على الألف في حال الكسر:

إذا كُسِرتِ الهَمزَةُ المُتَطَرِّفَةُ المكتوبة فوق الألِفِ فَهُناكَ طريقتان للكُتّابِ ذكرهما السّيوطيّ، الأولى: كتابة الهَمْزَةِ فَوْقَ الألِفِ وكتابة الكسرة أسفلها، والطّريقةُ الثّانية أنْ تُكتبَ الهَمزةُ والكسرةُ أسفلَ الألِفِ، ورجّح السّيوطيّ الرّأي الثّاني؛ لأنّه يراه أوضح[81]. ونجد الخلاف بين أرباب هذينِ المنهجينِ في المتأخّرينَ، واكتفى الدّكتور كمال بشر ببيان وجودِ الخِلاف دون ترجيح أيّ من الرّأيينِ[82]، وذَكَرَ الدُّكْتور عبد اللطيف الخَطيب أنّ الهَمْزَة المُتَطَرِّفة المَفْتوح ما قبلها "تكتب على ألِف"[83]. فيما عبّر أحْمَد الهاشِميّ: "تكتب ألِفاً إذا كان ما قبلها مَفْتوحاً"[84]. والخِلاف بين العبارتين هُوَ في حرف الجرّ (على) الدّال على الاستعلاء، وَهُوَ مَذْكور في عبارة الخَطيب دون عبارة الهاشِميّ، وتظهر ثمرة الخِلاف في تلك الهَمْزَة إذا كانت مَكْسورة، فمقتضى عبارة الخَطيب أنّها تكتب فَوْقَ الألف حَتّى في هَذِهِ الحالة، بل حكى عن الرّضيّ الاستراباذيّ(ت686هـ) قوله: "ويُكتب الأخير المُتَحَرِّك ما قبله بحرف حركةِ ما قبله سواء كان مُتَحَرِّكا ... أو ساكناً ... وذَلِكَ لأنّ الحركة تسقط في الوقف، ومَبْنى الخطّ على الوقف فتدبّر الهَمْزَة بحركة ما قبلها"[85]. وذَكَرَ مثله الأُسْتاذ عبد العليم إبراهيم[86]، فيما ضبط أحمد الهاشِميّ بعض الكَلِمات المَكْسورة فوضع الهَمْزَة تَحْتَ الألف، مثل: "ونشأ على أكمل الفضائل الحُسنى من مَبدإ صباه.."[87]. فالهاشِميّ وإنْ لمْ يصرّح بأنّ الهَمْزَة تكتب تَحْتَ الألِف في هَذِهِ الحالة، إلّا أنّه كتبها كَذَلِكَ. وَهُوَ على كُلّ حال رأي مَرْدود؛ إذ لو كانت حركة الهَمْزَة مؤثّرة فالأولى كتابة المَكْسورة على النَّبْرَةِ ، وكتابتها على واو في حالة الضّمّ، مثل: (المبتدؤ والخبر مرفوعان) ولا أظنّ أحداً يلتزم بهَذِهِ الكتابة.

المَطْلَب الثّاني: الخِلاف في كتابة الألف المقصورة:

وقع في بعض الكتب تسمية الألف القائمة الّتي تكتب في آخر الكَلِمَة بالألف المَمْدودَة، والألف الّتي على صورة الياء بالألف المقصورة[88]، وهَذا خطأ؛ لأنّ الألف في الحالتين ألفٌ مقصورة[89]، وإنَّما الألف المَمْدودَة هِيَ الألف الّتي تلحقها الهَمْزَة.

والّذي عليه جُمْهور الكُتّاب اليوم هُوَ التّفريق في الثّلاثي بين ما كانت ألِفه منقلبةً عن واو كـ (دعا)، فتكتب ألفاً قائمة، وما كانت ألفهُ منقلبةً عن ياء كـ (روى)، فتكتب ألفاً يائِيّة، وهَذا التّفريق على إطلاقه هُوَ مَبْنى البَصْريّين، "وأمّا الكوفيّونَ فيستثنون من هَذِهِ القاعِدَة كُلّ ما كان على وزن فُعَل (بضم ففتح)، أو فِعَل (بكسر ففتح)، فإنّهم يكتبونه بالياء واويّاً كان أو يائيّاً، نحو: العُلا، الحِجا، العِدا، يكتبونه جميعاً بالياء: العُلى، الحِجى، العِدى، مَعَ أنّ أصلها الواو من العلوّ والحجوّ والعدوان. وهُناكَ مَذْهَب ثالث يكتبها وهي ثالثة بالألف مطلقاً، سواءً أكانت منقلبةً عن واو أم عن ياء"[90]. ورُبَّما يظهر من السَّيِّد ركن الدّين الاستراباذيّ(ت715هـ) ميله إلى القول الأخير، حَيْثُ قالَ: "ومنهم من يكتب الباب كلّه، أي: الألف

الثّالثة سواءً كانت غير مبدلة أو مبدلة عن ياء أو مبدلة عن واو بالألف؛ لأنّ القِياس أنْ تكتب الألف بالألف مَعَ أنّه أنفى للغلط على الكاتب"[91]، وقال مُهَلّب بن حسن بن بركات(ت575هـ): "واعلمْ أنّه يجوز كتاب جميع ذَلِكَ كلّه بالألف، فمن كتب ما يُكتب بالياء بالألف فليس بمخطئٍ، وَهُوَ مَذْهَب عامّة النّحويّين القدماء مراعاةً للفظ، ومن كتب ما يكتب بالألف بالياء فقد أخطأ"[92].

1/ كتابة بعض الأعلام غير الثّلاثيّة بالألف اليائيّة:

ذَهَبَ جُمْهور اللغويّين إلى كتابة اسم العلم (يَحْيى) بياء غير منقوطة، فيما يرى الأُسْتاذ عبد العليم إبراهيم "أنّه لا داعي إلى هَذا الاستثناء حفاظاً على مبدأ اختصار القَواعِد وتقليل المستثنيات... على أنّ الحكم على كَلِمَة بأنّها اسم أو فعل إنّما يرجع إلى سِياق المَعْنى، لا إلى هَذا المظهر الحسّيّ"[93].

واختلف اللغويّون في هَذِهِ الكتابة أهِيَ على القاعِدَة فتشمل ما يشبهه من الأعلام، أم هِيَ حكمٌ خاصّ بهَذِهِ الكَلِمَة فيُقتصر عليها، قال ابن مالِك(ت672هـ): "ولا يُقاس عليه عَلَمٌ مثله خِلافاً للمُبَرّد"[94]، فيما وسّع الخَطيب الشّربينيّ(ت977هـ) حكمه إلى اسم واحد وَهُوَ (رأى)، فقالَ: "إلّا يَحْيى ورأى إذا كانا علمين، فيكتبان بالياء فرقاً بين كونهما علمين وبين كونهما فعلاً وصفة"[95]، ورُبَّما يكون(رأى) من خطأ النساخ، والصَّحيح (ريّى)، ويؤيده وصفهما بأنّهما فعل وصفة، ولو كان رأى صحيحة لكانتا فعلين، قال القلقشنديّ: "نعم يُغتفر ذَلِكَ في نحو: يَحْيى وريّى علمين، للفرق بين يَحْيى علماً وبينه فعلاً، وبين ريّى علماً وبينه وصفاً، وكان البدل في العلم دون الوصف والفعل؛ لأنّ الفعل والصّفة أثقل"[96]. وقال السُّيوطِيّ: "في غير (يَحْيى) عَلماً، قيل: أو غيره"[97]، وقال شارحا قوله المُتَقَدِّم: "إلّا (يَحْيى) علماً فإنه يُكتب بالياء فرقاً بين (يَحْيى) الاسم وبين (يحيا) الفعل، وألحق المُبَرّد (بيَحْيى) كُلّ عَلَمٍ منقول من الفعل، كأنْ يسمّى بـ (أعيا) فكتب بالياء، وألحق أيضاً أبو جعفر النّحاس كُلّ علم منقول من الاسم (كروايا) علماً، فكتبه بالياء فرقاً بينه وبين (روايا) الجمع، كما فرّقوا بين (يَحْيى) العلم والفعل، والجُمْهور كتب الجميع بالألِف"[98]، ويظهر من أُسْتاذنا الدُّكْتور علي جاسم سلمان تعميم حكم (يَحْيى) لأسماء الأعلام مطلقاً، وجعل كَلِمَة (يَحْيى) مثالاً فقط[99]، وإليه ذَهَبَ الشّيْخ مُحَمّد شاكر[100]، والشّيْخ مُصْطَفى السّفطي[101]، والدُّكْتور عبد اللطيف الخَطيب[102]، والشّيْخ العثيمين[103]، ويظهر من تلميذه صالح الفوزان ذهابه مَذْهَب الجُمْهور، إذ لم يستثن "إلّا (يَحْيى) عَلَماً فيرسم ياءً، فرقاً بين كونه علماً وكونه فعلاً.."[104]. واختلفوا كَذَلِكَ في تعليل تخصيص (يَحْيى) بهَذا الحكم، فالّذي يظهر من الكلام المُتَقَدِّم أنّهم إنّما فعلوا ذَلِكَ لأجل التّفريق بين اسم العلم (يَحْيى) والفعل المضارع (يحيا)، فيما قال ابن قُتَيْبَة: "وأحسبهم اتّبعوا في (يَحْيى) رسم المُصْحَف"[105].

2/ كتابة ألف (كِلا):

ذَكَرَ ابن الحاجِبِ(ت646هـ) أنّه يصحّ في (كِلا) كتابته "على الوجهين لاحتماله"[106]. أي لاحتمال أنْ تكون الألف فيها منقلبةً عن واو أو ياء. والّذي استقرّ عليه المُتأخِّرونَ كتابة ألفها قائمةً.

3/ موسيقى أم موسيقا؟

شاع بين الكتاب كتابة الموسيقى بألف يائِيّة، فيما يرى جماعة وُجوب كتابتها بألف قائمة[107]، وقال الدُّكْتور عبد اللطيف الخَطيب: "درج النّاس في هَذِهِ الأيام على كتابة (موسيقا) بالياء (موسيقى)، وهَذا غير الصّواب فيه وفي أمثاله من هَذِهِ الأسماء"[108]. وما ذكره هُوَ الأوفق بالقِياس[109]؛ لأنّ كَلِمَة الموسيقا من الكَلِمات الأعجميّة، ومن المقرّر عندهم أنّه "إذا تطرّفت الألف في اسم أعجميّ، كتبت ألفاً مطلقاً"[110]. إلّا أنّ من يراجع المصادر يرى أنّ كتابتها بالألف اليائِيّة هِيَ الأشهر، وقلّ من كتبها بألف قائمة، فليست من أخطاء الكتاب في هَذِهِ الأيام خِلافاً لما يظهر من كلام الخَطيب المُتَقَدِّم، فلا يبعد جواز كتابتها بالصّورتين اتّباعاً لما عليه الكُتّاب قديمهم وحديثهم. وأرجعَ الأب أنستاس ماري الكرمليّ(ت1947م) كتابتها على الألف اليائيّة عند الأقدمينَ إلى أنّهم إنّما قصدوا كتابة الياء، إلّا أنّها في رسمهم غير مُعْجَمَةٍ، إذ يرى أنّ "رسمهم (موسيقى) بالياء ناشئٌ عن لبسٍ عارضٍ بسبب إهمال نقط الياء المُتَطَرِّفَةِ، وذَلِكَ أنّ في (الموسِيقى) لغتين: الموسيقي بالياء نُطقاً ورسماً – وَهِيَ لُغَةُ السّريان– و (الموسِيقا) بالألف نُطقاً وَرَسْماً – وَهِيَ لُغَةُ اليونانيّينَ– فلمّا أراد المتأخّرونَ اِستعمالَ هَذِهِ الكلمة وَعَرَفوا اللغةَ الأولى تَوَهّموا أنّ آخرها ألفٌ مَرسومَةٌ بالياء، لا ياء حقيقية، فأثبتوها بالياء ونطقوها بالألف"[111]. إلّا أنّ من يتابع ما كتبه الأب أنستاس الكرملي يجده يكتبها بالألف اليائيّة، كقوله واصفاً ابن المُعْتَزِ: "وكان ابن المُعْتَزِّ أكثرَ العباسيّينَ فضلاً وأدباً ومَعْرِفَةَ موسِيقى.."[112]. وكتب واصفاً الأعْرابَ: "وَلَهُمُ اِسْتِعْدادٌ لِلموسِيقى وَالغِناءِ وَعِلْمِ الإيقاعِ"[113].

4/ الخلاف في نينوى وبخارى وسقطرى والكمثرى:

قالَ الشّيْخُ مُصْطَفى الغَلاييني: "وكَتَبوا (بُخارى)، من أسْماءِ البُلْدانِ، بالياء. وكتبوا أربعةً من أعلام النّاس بالياء أيضاً، وَهِيَ موسى وعيسى ومتّى وكسرى. ومنهم من يَكْتُبُ (متّى) بالألف هَكَذا (متّا)"[114]. وقالّ الدّكتور فَيصَل بن عليّ المَنْصور: "وألْحَقَ بها بعضهم (الكُمّثْرى)، وَعَلَيْهِ مَجْمَعُ اللغةِ العربيّة بِدِمَشْقَ... وألْحَقَ بها طائفة أقلّ منهم (نَينوى) و(سُقَطرى)، أمّا (بُصرى) و(بَرَدى) فليست عُجْمَتُهُما بيّنَةً، فلا يحتاجانِ إلى استثناءٍ. والوَجْهُ عندي الاقتصارُ على الألفاظِ الثّلاثةِ(موسى) و(عيسى) و(كسرى)؛ لأنّ العَرَبَ عَرّبوهُنّ قديماً، وكَثُرَ اِستِعْمالُهُمْ لَهُنّ، فَجَرَيْنَ مجرى الألفاظِ العَرَبِيّة"[115].

أقول: استقرت كتابة نَينوى وَبُخارى وَسُقَطرى والكُمّثْرى بِالألِفِ اليائيّةِ. على أنّ العِلّةَ الّتي ذَكَرَها للْكِتابَةِ بالألفِ اليائيّة، وَهِيَ أنّ العَرَبَ قَدْ عَرّبوا الألفاظَ الّتي اخْتارَها وَجَرَيْنَ على ألْسِنَتِهِمْ مُنْذُ قَديمِ الزّمانِ، هَذِهِ

العِلّةُ تَجْري على الكُمّثْرى أيْضاً، فَأكْثرُ العَرَبِ لا يَعْلَمُ أنّ أصْلَها غَيْرُ عَرَبيٍّ، بَلْ يَراها كَلِمَةً عَرَبِيّةً أصيلَةً.

المَطْلَب الثّالث: التّنوين:

1/ مَوضِع كتابة تنوين الفتح:

اختلف اللغويّون في مَوضِع كتابة تنوين الفتح إذا اِجتمع بالألف كَما هُوَ الغالب، فبعضهم اختار كتابتها على الألف[116]، وبعضهم الآخر كتبها على الحَرْف المنوّن السّابق للألف، وفي خط المُصْحَف المَوجود بين أيدينا كتابتها قبل الألف، ومن المَعلومِ أنّ هَذا خارج عن خطّ المُصْحَفِ؛ لأنّ التنوين طارئٌ على المَصاحِفِ، وعلى كُلّ حالٍ فحَتّى طريقة كتابة التّنوينِ في المَصاحِف كانت مَسْألَة خِلافِيّة بين المُتَقَدِّمين، قال أبو عمرو الدّانيّ(ت444هـ): "واختلف نُقّاط المَصاحِفِ في كيفيّة نقطه على أربعة أوجه: فمنهم من ينقط بأنْ يجعل نقطتين بالحمراء على تلك الألِف المرسومة ويُعرّي الحَرْف المُتَحَرّك منهما ومن أحداهما ... وهَذا مَذْهَب أبي مُحَمّد اليزيدي، وعليه نُقّاط أهل المِصرين البصرة والكوفة ونُقّاط أهل المدينة، ومنهم من يجعل النّقطتين معاً على الحَرْف المُتَحَرّك ويعرّي تلك الألف وتلك الياء منهما ومن إحداهما ... وهَذا مَذْهَب الخليل وأصحابه، ومنهم من يجعل إحدى النّقطتين وهي الحَرَكَة على الحَرْف المُتَحَرّك ويجعل الثّانية، وهي التّنوين على الألف وعلى الياء ...ومنهم من يجعل نقطةً واحدةً على الحَرْف المُتَحَرّك ونقطتين على الألف ... وَذَهَبَ الى هَذَين الوجهين قوم من مُتأخّرِي النُّقاط ولا إمام لهم فيهما علمناه"[117]. ويظهر من الخزاز(ت718هـ) ذهابه إلى كتابة علامة النصب فَوْقَ الألف، فقالَ:

"وإنْ تقف بألف في النّصب *** هما عليه في أصحّ الكتب"[118]

قال أبو إسحاق المارغني(ت1349هـ) شارحاً البيت المُتَقَدِّم: "ذَكَرَ في هَذا البيت أنّك إذا وقفت على المَنْصوب المنوّن بالألف... فإنّ علامتي النّصب والتّنوين يوضعان معاً على الألف الّتي يوقف عليها بها"[119].

فيما قال الغَلاييّنيّ: "فإنْ كانت الهَمْزَة المنوّنة تنوين نصب مرسومة على حرف أبقيتها مرسومة عليه ورُسِمَت بعدها الألف"[120]، وذَكَرَ الدُّكْتور أحْمَد طاهر حسنين والدُّكْتور حسن شحاتة أنّ "الأصحّ حين نضع تنوين النّصب أنْ نضعه قبل الألف وليس على الألف"[121]. وَاستدلّ كلا الفريقينِ لرأيِهِ مخطِّئاً الفريق الآخر[122]، ويرى الدّكتور مُسعد مُحمّد زياد صحّة كلتا الكِتابتينِ، فقال: "وتُرسمُ الفتحتانِ على الحرفِ الّذي يسبقها مباشرةً، كَما يَصحّ رسمُ الفتحتينِ على الألِفِ نَفسِها"[123].

2/ كتابة تنوين الفتح مَعَ الاسم المَمْدود:

الّذي عليه أكثر الكُتّاب اليوم "أنّ الهَمْزَة المُتَطَرِّفة لا تقبل ألف تنوين الفتح... إذا رُسِمَت مفردة قبلها ألف ليّنة، نحو: لبست رداءً"[124]، فيما يرى آخرون أنّ الألف تُزاد "في كُلّ اسم ممدود مَنْصوب مُنوّن، وتكتب الهَمْزَة بين ألفين، نحو: دعاءاً ورجاءاً وبناءاً وأشباهها، وهَذِهِ قاعِدَة مطّردة.."[125]. وإليه ذَهَبَ العَديد من اللغويّين منهم الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد وغيره، ومنهم الأُسْتاذ عبد العليم إبراهيم الّذي تساءل قائلاً: "ولماذا هَذا الاستثناء الّذي يخلق قاعِدَة جديدة، وما الضّرر في كتابتها سماءاً؛ وبذَلِكَ يزول الاختلاف بين جزءاً وجزاءاً؟"[126]. ونظراً لهَذا الاختلاف فقد ذَهَبَ بعض المعاصرين إلى إجازة الأمرين كليهما. وهَذا في الحقيقة ليس حلّاً، بل يؤدّي إلى الاضطراب في الكتابة؛ إذ مقتضاه أنْ يصحّ من الكاتب أنْ يكتب سطراً واحداً يثبت فيه الألف تارةً ويحذفها تارةً أخرى، والصَحيح في نظري أنْ يختار الكاتب منهجاً واحداً يسير عليه، ورُبَّما كان الحَذْف أولى لموافقته لمَشْهور الكُتّاب.

3/ كتابة كَلِمَة إذن:

ذَكَرَ ابن الحاجِبِ أنّه "بالألف على الأكثر"[127]. وحُكِيَ عن الفرّاء(ت207هـ) التفصيل "فإنْ أُلْغيت كُتِبَتْ بالألف، لضعفها، وإنْ عَمِلت كُتِبَت بالنّون"[128]. فيما اختار السُّيوطِيّ كتابتها بالنّون؛ لأنّها عنده يوقف عليها بالنّون، فإنْ وُقِفَ عليها بالألف – كما ذَهَبَ إليه المَشْهور – كُتِبَتْ بالألِف حينَئِذٍ[129]، وَذَهَبَ المالقيّ(ت702هـ) إلى تفصيل آخر فقالَ: "والّذي عندي فيها: الاختيار أنْ ينظر: فإنْ وُصِلت في الكلام كتبت بالنّون، عملت أو لم تعمل، كما يُفعل بأمثالها من الحُروف؛ لأنّ ذَلِكَ لفظها مَعَ كونها حرفاً لا اشتقاق لها، وإذا وُقِفَ عليها كُتبت بالألف؛ لأنّها إذ ذاك مشبّهة بالأسماء المنقوصة المَذْكورة في عدد حُروفها، وأنّ النّون فيها كالتّنوين، وأنّها لا تعمل مَعَ الوقف مثل الأسماء مُطلقاً"[130].

وَذَهَبَ المُبَرّد إلى كتابتها بالنّونِ مُطلقاً، بل رُوِيَ عنه أنّه قالَ: "أشتهي أنْ أكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنّها مثل أنْ ولنْ، ولا يدخل التّنوين في الحُروف"[131]، وهَذا القول منه مبنيّ على حرفيّتها، والتّنوين من علامات الأسماء، ولا يدخل على الحُروف، وأمّا من يقول باسميّتها كما يظهر من الرّضيّ الاستراباذيّ[132]، فهَذا الدّليل لا يستقيم على مبناه، و"قال عسل بن ذكوان: النّاس إذا وقفوا على (إذن) وقفوا بالألف إلّا المازنيّ، يقول: هِيَ حرف بمنزلة إنْ، وإنْ تقف عليها كما تقف عليهما، وَهُوَ قول المُبَرّد"[133]. وعلى كُلّ حال فـ "الّذي عَلَيْهِ الْمُعَاصِرُونَ الْآنَ كِتَابَتُهَا بِالنُّونِ مُطْلَقاً"[134]. كما ذكر الأُستاذ عبد السّلام هارون.

المَطْلَب الرّابع: حُروف الزيادة:

1/ زيادة الألف الفارقة:

الّذي استقرّت عليه الكتابة العَرَبِيَّة اليوم هُوَ كتابة الألف بعد واو الجماعة، وهَذِهِ الواو تكتب ولا تلفظ، وكتابتها مَسْأَلَة خِلافِيّة بين المُتَقَدِّمين: فبعضهم رفض كتابتها مطلقا، قال الشّيْخ البهائيّ(ت1031هـ): "على أنّي رأيت في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين: هَذا الألف مرفوضة

لكونها غير ثابتة في اللفظ والمَعْنى جميعاً؛ لأنّ الواو وحدها معطية مَعْنى الجمع وإنّما كتب هَذِهِ الألف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو قولك: هم لم يدعوا، وَهُوَ يدعو، فمن لم يثبتها قالَ: إنّ المَعْنى كافٍ في التّفرقة بينهما"[135]، ومن الجدير بالذِّكر أنّ زيادة هَذِهِ الألف عند المُتَقَدِّمين لم تكن بسبب الاشتباه، ولِذَلِكَ قال ابن الدّهّان: "وإنّما يزاد لأحد أمرين: أمّا أنْ يكون بين الكلمتين مشابهة... وأمّا للتّوكيد، نحو ضربوا.."[136]. أي توكيد أنّ الفاعلَ جمعٌ، وبعضهم كتبها بعد واو جمع المذكّر السّالم عند الإضافة، ويظهر أنّ هَذا هُوَ مَذْهَب الكوفيّين، قال السُّيوطِيّ: "وأجاز الكوفيّون لحاقها فيكتبون نحو ضاربوا زيد"[137]، ورُبَّما يؤيّد هَذا المبنى أنّهم ذكروا أنّ السّبب في إلحاق الألف بالواو هُوَ التّفريق بينها وبين واو العطف، فهَذا السّبب رُبَّما يشترك فيه الفعل والاسم، ويجيب الرّضيّ الاستراباذيّ بأنّ عدم إلحاق الألف بواو الجمع الاسميّ؛ "لكونه أقلّ اِسْتِعْمالاً من الفعل المُتَّصِل به واو الجمع، فلم يبال اللبس فيه إنْ وقع لقلته"[138]. ويظهر من ابن الدّهّان أنّ الذين ألحقوها بواو الجماعة كتبوها أيضاً بعد واو الفعل الأصْليّة إنْ كانت ساكنة، قال: "فأمّا الألِف فزادها قومٌ بعد واو الجماعة والواو السّاكنة الّتي هِيَ لام الفعل إذا لم يتّصل بضمير المفعول، وذَلِكَ في الجمع، نحو: ضربوا وقتلوا، ولم يضربوا ولم يقتلوا، و: هُوَ يغزوا ويدعوا.."[139]، وذَكَرَ الأزميريّ أنّ هَذا كان "مستعملاً عند بعض المُتَقَدِّمين، لكنّه تنوسي الآنَ"[140]. ولم يُشر ابن الحاجِبِ إلى هَذا المَبْنى، فذَكَرَ أنّهم "زادوا بعد واو الجمع المُتَطَرِّفة ألِفاً تفريقاً بينها وبين واو العطف...بخِلاف نحو يدعو ويغزو"[141]، ولِذَلِكَ استدرك عليه رُكْنُ الدّين الاستراباذيّ فقالَ: "اعلمْ أنّه قد يُزاد الألِف في نحو: يدعو ويغزو, نصّ عليه المُبَرّد – رحمه الله – وغيره, وإنِ اقتضى ظاهر كلام المُصنّف أنّه لا يُزاد"[142]. ويُحكى عن الكوفيّين ذهابهم إلى زيادة الألِف في هموا[143].

وكما اختلفت آراء اللغويّين في إلحاق الألِف كَذَلِكَ اختلفت كَلِماتهم في سبب هَذا الإلحاق، فبعضهم يرى أنّ السّبب في هَذا الإلحاق هُوَ التّوكيد، كَما مرّ من ابن الدّهّان، وبعضهم يرى أنّ سبب هَذا الإلحاق هُوَ التّفريق بين واو الجمع وواو العَطْفِ كما ذَكَرَ ابن الحاجِبِ في كلامه المُتَقَدِّم، وَهُوَ الّذي اِختارهُ الفاكهيّ(ت972هـ) في شرحه على قطر النّدى[144]، وقال الشّيْخ ياسين العليميّ(ت1061هـ) معلّقاً على هَذِهِ العِلّة: "والعِلّة الّتي ذكرها الشارح نسبها في الهمع للأخفش وابن دقيق العيد. ونقل عن الخليل أنّه علّل ذَلِكَ أنّه لمّا كان وضع الواو على المدّ وعلى ألّا تتحرّك أصلاً زادوا بعدها الألِف؛ لأنّ صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألِف. وأنّه علّل مَذْهَب الكسائيّ بأنّها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل، والفرّاء بأنّها زيدت بين الواو المُتَحَرِّكة والواو السّاكنة. وبذَلِكَ يعرف ما في كلام الشّارح"[145]. وفي الحقيقة فإنّ الاشتباه الّذي يراد رفعه بين واو الجمع وواو العطف عند من علّل الزّيادة بهَذِهِ العِلّة ليس في جميع الحالات، "فإنّه وإنْ لم يحصل الالتباس في نحو كلو واشربوا؛ لأنّ واوه تكتب مُتَّصِلة، وواو العطف لا

تكتب مُتَّصِلة، لكنْ قد يجيءُ من الأفعال مالا يتّصل به الواو صورةً، نحو[جادوا وسادوا][146] فيحصل الالتباس حينَئِذٍ، فجعلوا الباب كلّه واحداً"[147]، ويظهر من ابن هشام(ت761هـ) أنّهم إنّما "زادوا ألِفاً بعد واو الجماعة وجردّوا الأصْليّة من الألِف قصداً للتّفرقة بينهما"[148]، وهَذا الكلام إنّما يستقيم على مَذْهَب المُتأخِّرين الذين لا يُلحقون الألِف بالواو الأصْليّة، وقال الدُّكْتور غانم قدوري: "ولا أجد الآنَ ما يرجح أيّاً من التّعليلات السّابقة، وتظلّ ظاهرة زيادة الألِف بعد الواو من الأمور الّتي تنتظر ما يكشف أصلها ويبيّن حقيقتها في الكتابة العَرَبِيَّة"[149].

2/ اشتراط زيادة الألِف في كتابة(مئة) أو عدم اشتراط ذَلِكَ:

قال ابن الحاجِبِ: "وزادوا في مائة ألِفاً فرقاً بينها وبين منه، وألحقوا المُثَنّى به بخِلاف الجَمع"[150]. أقول: إلحاق المُثَنّى بالمفرد في هَذِهِ المَسْألَة من المَسائِل الخِلافِيّة، "فمن العُلَماء من يزيدها فيه، وَقَدْ اختاره ابن مالِك، ومن العُلَماء من لا يزيدها في التّثنية"[151].

وفي أصل الزِّيادة خِلاف بين اللغويّين، قال الشّيْخ مُصْطَفى الغَلاييني: "ووجه القِياس أنْ تُكتب بياءٍ بلا ألِف. وهَذا ما نميل إليه. وإنّما كانوا يكتبوها بزيادة الألِف، يوم لم تكن الحُروف تنقط، كيلا تشتبه بكَلِمَة (منه)، المُرَكّبَة من (من) الجارة وهاء الضّمير، كما قالوا. قال أبو حَيّان(ت745هـ): "وكثيرا ما أكتب أنا (مئة) بلا ألِف، مثل كتابة (فئة)، لأنّ زيادة الألِف خارجة عن الأقيسة فالّذي أختاره كتابتها بالألِف دون الياء على وجه تحقيق الهَمْزَة، أو بالياء، دون الألِف على تسهيلها"[152]. ووافقه الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد فأجاز كتابتها بالياء دون الألِف، بل وافقه أيضاً في كتابتها بالألِف دون الياء، فقالَ: "وأنا الآن أدعو إلى التّقدُّم في كتابتها، وَهُوَ أنْ تكون في صورة (مأة) إدحاضاً لكل لبس، ففتح الهَمْزَة يسوّغ كتب نبرتها على الألِف، والقاعِدَة القَديمة كانت ناقصة، فلا عبرة بالكَسْرَة قبلها"[153]. وَقَدْ ردّ عليه السَّيِّد رَؤوف جَمال الدّين في كتابتها بالياء دون الألِف بـ "أنّ الإجْماع منعقدٌ على كتابة(مائة) بزيادة ألِف فيها، فقد تعيّن غلط هَذِهِ الصورة: (مئة) بإجماع العُلَماء.."[154].

أقول: قد مرّ من الكَلِمات المُتَقَدِّمة عدم انعقاد الإجماع على هَذِهِ الكتابة، ثمّ إنّ الإجماع ليس بِحُجّةٍ في مثل هَذِهِ المَسائِل، علاوة على أنّ كتابتها بالألِف قد سَبّب خطأً شائعاً في قراءتها، فالكثير من النّاس – ومنهم متخصصون باللغة العَرَبِيَّة– يَقْرَؤونَها بالألِف غافلين عن أنّ الألِف فيها تُكْتَبُ وَلا تُلْفَظُ، قالَ الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد: "وإنّ الوَهْمَ الفاشي في قراءة المائة من النُّطق بألِفها كاملةً، وجعلها ماءة، لا ينكره إلّا لجوجٌ عنيدٌ"[155]. إلّا أنّ تجويز أبي حَيّان والدُّكْتور مُصْطَفى جَواد كتابة هَمْزَتِها على الألِف دونَ الياء مِمّا يَصْعُبُ الأخذُ بِهِ، وَلا سِيّما مَعَ استقرار القاعِدَة على الاعْتِداد بالكَسْرَة السّابقةِ.

3/ زيادة الواو في عمرو:

هُناكَ كَلِمَة مَشْهورة زادوا واواً في آخرها خطّاً لا لفظاً، ألا وَهِيَ كَلِمَة(عمرو)، تفريقاً لها عن (عُمَر)، فيما يَرى عبد العليم إبراهيم تَرك هذه الزِّيادة؛ لأنّ "الضّبط بالشّكل كفيل بالتّفرقة بينها وبين

عُمَر"[156]. وَوَافقه الأستاذ نَعّوم جرجيس زرازير(ت1996م) إذ يَرى أنّ هَذِهِ الزيادة قد جَرَتْ قبل معرفة الحَرَكات؛ ولِذَلِكَ فهُوَ يدعو إلى حذفها[157]. إلّا أنّ ما ذكراه وإنْ كان مقبولاً للوهلة الأولى، إلّا أنّ ضبط الكلمات بالشّكل قليلٌ في الكتابة العَرَبيّة، علاوةً على أنّ زيادة الواو من العادات الكتابيّة الّتي درج عليها الكُتّاب قديماً وحديثاً.

وهَذِهِ الواو تزاد في حالّتي الرفع والجر، وأطلق العَديد من اللغويّين القول: إنّهم "لم يزيدوهُ في النّصبِ"[158]، فيما فصّل آخرون عمراً المَنْصوبة، فذَكَرَ أنّ لها حالتين:

الحالَة الأولى: إذا كانت مَنْصوبَةً مُنَوّنَةً، فلا تزاد الواو؛ لأنّ تنوين الفتح يفرّقها عن كَلِمَة (عُمَر) المَمْنوعَة من الصّرف.

الحالة الثّانية: إذا كانت كَلِمَة عمرو مَنْصوبة غير منوّنة، فتلحقها الواو؛ لأنّ الالتباس باقٍ حينَئِذٍ، ومثال لهَذِهِ الحالة: (إنّ عمرو بن هند أغضب عمر بن كلثوم). وهَذا التّفصيل ناشئٌ من النّظر إلى السّبب الّذي ذكروه لإلحاق الواو في حالّتي الرفع والجرّ وعدم إلحاقها في حالة النصب، وَهُوَ خوف الالتباس، وَهُوَ حاصل في حَالَة النّصب غير المنوّن فتلحقها الواو[159]. ومن الشّروط الّتي ذُكرت لهَذِهِ الزيادة أنْ يكون العلم (عمرو) "غير مُضافٍ لضَميرٍ"[160]. وهَذا الشّرط لا ينسجم مَعَ السّبَب المَذْكور للزّيادة، فالالتباس بـ (عمر) باقٍ في هَذِهِ الحَالة أيضاً.

وأمّا السّبب الّذي دعاهم إلى إلحاق الواو هَذِهِ فقد مرّ أنّهم يرون أنّها لمنع الالتباس بعُمَر، فيما يرى الدُّكْتور غانم قدوري "أنّ تلك الزّيادة لم تكن للفرق، وإنّما هِيَ شيء ورثته العَرَبِيَّة عن أصلها القديم(الكتابة النّبطيّة)، فقد لاحظ الدّارسونَ للكتابة النّبطيّة وُجود الواو آخر أسماء الأعلام، ومن بينها اسم (عمرو)"[161].

3/ زِيادة الواو في أولى وأخواتها:

المَعروف بين اللغويّينَ أنّ الواو تُزاد "وسطاً في الألفاظ الآتية: أولو، أولي: بِمَعنى أصحاب وصاحبات... وتُزاد في: أولئك، أولاء، أولات"[162]. في حين يرى الأستاذُ عبد العليم إبراهيم- كعادَتِهِ- أنْ لا داعِيَ لهَذِهِ الزّيادَةِ[163]. وجُمْهور الكُتّاب اليومَ على إثبات تلكَ الزّيادةِ.

۞ ومن المَواضِعِ الخِلافِيّة الّتي ذُكرت لزيادة الواو ما ذكره الأُسْتاذ عبد السّلام مُحَمّد هارون من أنّها تزاد "بعد ميم الجمع الّتي أُشبِعَتْ ضمّتها، نحو: إليكمو وعليكمو. وبعضهم يحذفها"[164]. وهَذا في الحقيقة ليس من مواضع الزيادة؛ لأنّ مَعْنى الحَرْف الزائد هُوَ الحَرْف الّذي يُكتب ولا يُقرأ، وهَذا ليس منه.

المَطْلَب الخامس: الحَذْف:

ينبغي التّنبيه إلى أنّ موضوع الزّيادة أو الحَذْف الّذي يبحث فيه هُنا هُوَ الزّيادة والحَذْف في الكتابة مَعَ بقاء اللفظ على حاله[165]، وأمّا حذف نون المُثَنّى وجمع المذكّر السّالم وحذف الهَمْزَة من مضارع رأى، وحذف الواو من الفعل الماضي المُعتلّ في حالّتي النّصب والجزم وحذفها من فعل الأمر المعتلّ، فهَذِهِ خارجة عن موضوع البحث وإنْ ذكرها بعض المؤلّفين في قَواعِد الكِتابة[166]، فهَذا الحَذْف إنّما يُبحث في علم النّحو أو علم الصّرف.

1/ الخِلاف في حذف هَمْزَة ابن وما يتّصل بِها:

درج الكتاب على حذف الألِف(هَمْزَة الوَصل) من كَلِمَة ابن الواقعة بين عَلَمينِ بشروط كانت محلّاً للخِلاف بينهم، فيما اعترض عبد العليم إبراهيم على أصل الحَذْف؛ وتساءل قائلاً: "ما الدّاعي إلى هَذا الحَذْف الّذي يكلّفنا قبل الإقدام عليه تلك الضّريبة الفكريّة الفادحة؟ وماذا يحدث في عالم الكتابة العَرَبِيَّة لو كُتبت كُلّ كَلِمَة منها دون حذف ألِفها، مَهما يكن موقعها وإعرابها؟ يقولون: حُذِفَ الألِف للاختصار. وأي اختصار يُطلب في كَلِمَة ثلاثية، تتحمّل بهَذا الحَذْف حَتّى يُجتزّ ثلثها"[167].

2/ حذف هَمْزَة الوَصل من ابن الواقع بين علمين ثانيهما أم للأول:

ذَهَبَ بعض اللغويّين إلى إثبات الألِف إنْ أُضِيفَت كَلِمَة ابن أو ابنة إلى الأمّ، ووافقهم الدُّكْتور حمدي الشّيْخ[168]، وقالَ عبد السّلام مُحَمّد هارون: "نقص ألِف (ابن) و(ابنة) إذا وقع أحدهما مفرداً نعتاً بين علمين مباشرين أولّهما غير منوّن، وثانيهما مَشْهور بالأبوّة ولو ادّعاءً، بشرط ألّا يكون أوّل سطر... وذَلِكَ نحو: عيسى بن مريم، مريم بنة عمران.."[169]، ويُلحظ هنا أنّه على الرّغْمِ من اشتراطه أنْ يكون الثّاني أباً للأول، لكنّه ذَكَرَ مثال(عيسى بن مريم)، وهَذا يدلّ على أنّه يرى حذف الألِف المَوصولة من ابن إنْ كان الاسم الثّاني اسماً لأمّ الأول، وإليه ذَهَبَ الشّيْخ حُسَين والي[170]، ومؤلّفا الإملاء الواضح[171]، ونقل شهاب الدّين الألوسيّ(ت1270هـ)عن بعض العُلَماء تخطئة حذف الألِف عند النّسب إلى الأمّ، وعلّق عليه قائلا: "ففيه بحث فقد قال بعض الأجلّة: إنّه إذا اشتهر الرجل بالأمّ كان حكم ابن الواقع صفةً له مضافاً إليها حكم ابن الواقع صفةً لَهُ مضافاً إلى أبيه، فتُحْذَف الهَمْزَة منه كَما تُحْذَف من ذَلِكَ إذا وقع صفةً له بلا فصل، نحو: عيسى بن مريم ويونس بن متّى، على المَشْهور من أنّ متّى أمّه عليه السلام ومُحَمّد بن الحَنَفِيّة، والقِياس يقتضيه؛ لأنّ عِلّة الحَذْف في الحقيقة إذا أضيف الابن إلى الأب كثرة الاِسْتِعْمال، كَما في حذف هَمْزَة اسم في البَسْمَلَة على ما اشتهر بينهم"[172].

3/ حذف هَمْزَة (ابن) عند النسبة إلى الجد أو إثباتها:

أوجب جماعة إثبات الألِف المَوصولة من (ابن) إذا كان ما بعده هُوَ الجدّ (الأب الأعلى)، وممّن قالَ بهَذا القول الحَريريّ(ت516هـ) في دُرّة الغواص[173]، والشّيْخ الكُرباسيّ(ت2016م) في نظراته[174] والدُّكْتور حمدي الشّيْخ في لُبابِه[175]، وهَذا الشّرط لم يذكره أكثر من صنّف في الكتابة، بل صرّح مؤلّفا

(الإملاء الواضح) بحذف الألِف في هَذِهِ الحالة أيضاً[176]، وقال الدُّكْتور عبد اللطيف الخَطيب: "فكُلّ من نُسِبَ إلى من اشتهر به من أب أو جدّ أو أمّ أو غيرهم يُحْذَفُ تنوينه لفظاً وألِف ابن خطّاً"[177].

4/ حَذْفُ هَمْزَة الوَصل في كَلِمَة (ابنة):

ذَكَرَ السُّيوطِيّ حذف هَمْزَة الوَصل من (ابن) وقالَ في خاتمتها: "وفي ابنة رأيان"[178]، وفي الشّرْح نقل عن أبي حَيّان(ت745هـ) قوله: "وشرط ابن عُصْفور أنْ يكون (ابن) مُذكّراً وَهُوَ خِلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنـ[ـة] فلانة بفلان بن فلان"[179]، وَقَدْ مرّ تصريح عبد السّلام مُحَمّد هارون بالإلحاق، وممّن قال بالإلحاق أيضاً الشّيْخ حُسَين والي[180]، والدُّكْتور بسام قطّوس في مختصره[181]، ومَحمود صافي في صوى الإملاء[182]، والعثيمين في قَواعِده[183]، ومُحَمّد مامو في لآلئه[184]، فيما يرى نَعّوم جرجيس أنّ "هَذا مَذْهَب ضعيفٌ فأُهْمِلَ"[185]. وأمّا قول الدُّكْتور بسام قطوس: "ومن العَرَب من يوجب تحويل (ابنة) المَحذوفة الهَمْزَة إلى (بنت)"[186] فهَذا خُروج عن محلّ البَحث؛ لأنّه تبديل كَلِمَة بأخرى، وإيجاب هَذا التّبديل يساوق المنع من حذف هَمْزَة الوَصل من ابنة.

5/ حذف هَمْزَة اسم في البَسْمَلَة غير التّامّة:

ذَهَبَ جُمْهور اللغويّين إلى اشتراط أنْ تكون البَسْمَلَة تامّة لتُحْذَف هَمْزَة الوَصل من اسم، ومن المَسائِل الّتي حُكِيَ الخِلاف فيها حذف هَمْزَة اسم في البَسْمَلَة غير التّامّة، فحُكِيَ عن الفرّاء أنّه جوّز "حذفها من {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا}[187]. وباسم الله بدون الرّحمَن الرّحيم؛ لأنّهما كانا معها فحذفا للاِسْتِعْمال"[188]. واختلفوا كَذَلِكَ "في حذفها مَعَ الرّحمن والقاهر، فقال الكسائيّ وسعيد الأخفش: تُحْذَف الألِف. وقال يَحْيى بن وثّاب: لا تُحْذَف إلّا مَعَ (بسم الله) فقط؛ لأنّ الاِسْتِعْمال إنّما كثر فيه"[189]. وَذَهَبَ الفرّاء إلى بطلان الحَذْف في هَذِهِ الحالة، ووافقه السُّيوطِيّ[190]. وتحديد العِلّة في حذف هَمْزَة اسم في البَسْمَلَة التّامّة له دور في ترجيح جواز حذفها في البَسْمَلَة غير التّامة من عدمه، فإنْ كانتِ العِلّة هِيَ كثرة الاِسْتِعْمال، اتّجه القول بعدم جَواز الحَذْف؛ لأنّه أقل اِسْتِعْمالا، وأمّا إنْ قلنا: إن العِلّة في الحَذْف هُوَ اتّباع خط المُصْحَف اتّجه القول بشمول الحَذْف للبَسْمَلَة غير التّامّة أيضاً، وذَلِكَ لوروده في خط المُصْحَف في قوله تَعالى: {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا}[191]. إلّا اللهمّ إنْ قُلنا: إنّ اتّباع خط المُصْحَف في مورد معيّن لا يلزم منه التّعميم. ومن الآراء في حذف هَمْزَة اسم البَسْمَلَة ذهاب بعضهم إلى أنّهم إنّما "حذفوا الألِف لأنّهم حملوه على سم، وهي لغة في اسم"[192]. ويلزم من هَذا الرأي جواز الحَذْف في البَسْمَلَة غير التّامّة، بل جواز الحَذْف عند الإضافة إلى غير اسم الله تَعالى.

ويرى الدُّكْتور عبد اللطيف مُحَمّد الخَطيب أنّ الصّحيح في كتابة البَسْمَلَة هُوَ تطويل الباء، لا السين، بخِلاف ما يكتبه الخطّاطون اليوم الذين يمدّون السّين، ويرى أنّ "الصّواب أنْ تُكتَبَ على الصّورة

التّالية (بـــــسم)، وبذَلِكَ تُمدّ الباء، ويكون في هَذا عوضٌ عن الألِف المَحذوفَة"[193]. ويرى الأزميري أنّ هَذا "ليس بشيءٍ عند من له إلمامٌ بقَواعِد الخطّ؛ لأنّه يُردّ عليه بنحو يشاء ويسر وبسطة، حَيْثُ لا حذفَ"[194].

وَاشْتَرَطَ العَديدُ مِنَ اللغويّينَ لِحَذْفِ هَمْزَةِ الوَصْلِ مِن اسم البَسْمَلَةِ "أنْ يكونَ مُتَعلّقُها مِنْ فِعْلٍ أو شِبْهِهِ مَحْذوفاً، فَإذا ذُكِرَ المُتَعَلّقُ ثَبَتَتْ، نحو: أتَبَرّك باسم الله الرّحمن الرّحيم"[195]. وَلِذَلِكَ أثبَتوا هَمْزَةَ الوَصْلِ في قَوْلِهِم: "أبتدئُ باسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ، باسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ ابتِدائي وانتِهائي"[196]. وَقَدْ بَيّنَ الشّيخ حُسَين والي في كِتابِ الإملاء أنّ هَذا الحَذْفَ "بِشرطِ ألّا يُذكرَ مَعَها المُتَعلّق مُقَدّماً أو مؤخّراً"[197]. إلّا أنّه عاد في كتابِهِ الآخرَ وذَكَرَ أنّ "أكثر الكُتّاب لا يَعْمَلونَ بِهَذا الشّرط؛ لأنّه لا يُخرجها عَنِ كَثرةِ الاسْتِعْمالِ المقتضية لحَذْفِ الألِفِ"[198].

6/ حذف همزة الوصل من الكلمة المسبوقة بهمزة الاستفهام:

مِنَ القَواعِدِ الّتي ذَكَرَها اللغويّونَ حَذْفُ هَمْزَةِ الوَصْلِ إذا دَخَلَتْ عليها هَمْزَةُ الإستِفهامِ؛ "للاِستِغناءِ عنها إنْ كانت مَكسورَةً أو مَضْمومَةً، المَكسورَةُ نحو: {أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ}[199]. أصلُهُ: اِصطفى بِهَمْزَةِ وَصْلٍ مَكْسورَةٍ، فلمّا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الإسْتِفْهامِ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ، وَالمَضْمومَةُ نحو قولِكَ: أضطُرّ الرّجل؟ أصله: أُضطُرّ بِهَمْزَةٍ مَضْمومَةٍ، فلمّا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الإسْتِفْهام حُذِفَتْ أيضاً، وإنْ كانت مَفْتوحَةً لمْ تُحْذَفْ، بل تُبدل ألفاً، أو تسهل بين الهَمْزَةِ والألف.." [200]. وظاهر كلامهم هُوَ وُجوبُ حَذْفِ هَمْزَةِ الوصل غير المَفْتوحَةِ عند دُخولِ هَمْزَةِ الاستفهام عليها، وذكر الرّضيّ الاستراباذيّ أنّه "يجوز الإثبات؛ دلالةً على إثباتهما لفظاً"[201].

7/ حذف الألِف من بعض الأدوات وأسماء الإشارة:

المَعْروف بينهم وُجوب حَذْف الألِف من بعض الكَلِمات، فيما يرى الدُّكْتور صلاح الدّين المنجد أنّ الأفضل "إثبات الألِف فيها. مثلاً: لاكن بدلاً من لكن، وهاؤلاء بدلاً من هؤلاء، وهاذا بدلاً من هَذا.. إلخ. ولا بدّ من الإشارة[إلى] أنّ المغرب العَرَبِيّ يثبت في الكتابة هَذِهِ الألِف في هَذِهِ الألفاظ كلّها"[202].

8/ حَذْف الألِف من (يا) النّداء:

من مَواضِع حَذْف الألِف الّتي ذكرها اللغويّون حذفها "مِن (يا) الّتي للنّداء إذا اتصلت بهَمْزَة، نحو: يا أحْمَد، يا إبراهيم يا أبا بكر، يا أبانا، فتكتب على هَذِهِ الصورة: يأحْمَد، يإبراهيم، يأبا بكر، يأبانا"[203]، ويظهر من الأمثلة المَذْكورة أنّ هَذا الحَذْف ليس مختصّاً بالخطّ غير القِياسيّ، فبعضها غير مَوجود في القرآن الكريم، وأمّا إنِ اجتمعت يا النداء مَعَ ابن فتُحْذَف الألِف، وَقَدْ اختلفوا في تعيين الألِف المَحذوفَة، فذهب بعضهم إلى أنّها ألِف ابن، وَذَهَبَ آخرون إلى أنّها ألِف يا النّداء[204]. وذَكَرَ الغَلاييني أنّها تُحْذَف "قبل (أيّها)... وقبل (أهل)...وقبل كُلّ علم مبدوء بهَمْزَة... ويَجوز في غير القرآن الكريم إثبات ألِف (يا)، وَهُوَ المَشْهور بين الكُتّاب مثل: (يا أيها، يا أهل، يا إبراهيم)"[205]، فيما فصل مؤلّفا (الإملاء الواضح)،

فذكرا أنّ الألِف تُحْذَف "من ياء النّداء وُجوباً إذا وقعت بعدها (أي، أو أية، أو أهل، أو ابن، أو ابنة)، وجوازاً إذا جاء بعدها عَلَمٍ زائد على ثلاثة أحرف ولم يحذف منه شيء"[206]. فيما يرى نَعّوم جِرجيس أنّ "هَذا مَذْهَب خاصّ لا نجده إلّا في كتابة المَصاحِف فأُهْمِلَ"[207].

وممّا وَقَعَ فيه الخِلاف أيّ الألِفين حُذِفَ مِنْ (يابن)؟ أهو ألِف (يا) النّداء أم ألِف (ابن)؟ [208]. ذَهَبَ الأستاذُ عبد السّلام هارون[209] والدُّكْتور أحْمَد طاهر حسنين والدُّكْتور حَسَن شَحاتة إلى الثّاني[210]، واضطربت عبارتا الدُّكْتور مُحَمّد صالح الشّنْطي فذَكَرَ أنّ الألِف "تُحْذَف من كَلِمَة ابن بعد (يا) النّدائيّة"[211]. فيما ذَكَرَ في مَوضِع آخر أنّها تُحْذَف من يا النّداء "إنْ جاء بعدها كَلِمَة (ابن)"[212]. والتّهافُتُ بين القولينِ واضحٌ، ففي النّصّ الأوّل جعل المَحذوفة ألِف ابن وفي الثاني جعلها ألِف (يا) النّداء. وعلى كُلّ حال فالخِلاف في تعيين الألِف المَحذوفة لا يؤثّر في الكتابة من النّاحية العمليّة.

9/ حَذْفُ الألِفِ من بعض أسماءِ الأعلامِ:

من المَسائِل الّتي خالف فيها مَشْهور المُتأخِّرين سلفهم المُتَقَدِّمين مَسْألَة حذف الألِف المُتَوَسِّطَة من أسماء الأعلام، قال الحَريريّ: "ومن قبيل ما تثبت الألِف فيه في موطن، وتُحْذَف في موطن: صالح ومالك وخالد، فتثبتُ الألِف فيها إذا وقعت صفات، كقولك: زيد صالح، وهَذا مالك الدار، والمؤمن خالدٌ في الجنّة. وتُحْذَف الألِف منها إذا جُعِلَتْ أسماءً مَحضةً"[213]. ومن هُنا يظهر أنّ الكتابة الّتي كتبت فيها مقامات الحَريريّ المطبوعة على خِلاف مَذْهَب الحَريريّ، إذ كُتِبَ فيها (الحارث بن همام) بإثبات الألِف.

وقالّ السُّيوطِيّ: "وحذفت تَخْفِيفاً ألِف... كُلّ علم فَوْقَ ثلاثي عَرَبِيًّاً أَو عجمياً كصالح وَمَالك وَإِبْرَاهِيم واسحق مَا لم يلتبس أَو يحذف مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنِ الْتبس كعامر يلتبس بعمر، أَو حذف مِنْهُ شَيْء كإسرائيل وَدَاوُد، حُذِفَ يَاء الأوّل وواو الثَّانِي، لم تُحْذَف الْألِف.."[214]. ويظهر من قوليهما أنّ حذف الألِف واجبٌ، فيما يظهر من ابن قُتَيْبَة جواز الحَذْف وجواز الإثبات، فقالَ: "وأمّا ما كان مثال عثمن، ومروان، وسفين، فإثبات الألِف حسن، والحَذْف حسن إذا كثر"[215]، يرى نَعّوم جرجيس زرازير أنّ هَذا الحَذْف كان في الزّمن السّابق، وأمّا في هَذا الزّمن فقد "عادت الألِف إليها إلّا في المُصْحَف الشّريف"[216]. فيما يَرى الأُسْتاذ عبد السّلام مُحَمّد هارون–وَهُوَ من المُتأخِّرين– حَذْفَ الألِفِ مِنَ (الحرث) و(السّموات)[217]. وذَكَرَ الدُّكْتور عبد اللطيف الخَطيب أنّ "النّاس في هَذا الزّمان على إثبات الألِف فيها ما عدا إسحق"[218]. أقول: الكتابة الشّائعة بين الكُتّاب في هَذا الزمان لا تستثني إسحاق من إثبات الألِف، قال الأُسْتاذ عبد السّلام مُحَمّد هارون: "وكان القُدَماء ينقصونها من كُلّ عَلَمٍ مَشْهور زائد على ثلاثة كإبرهيم وإسمعيل وإسحق وهرون وسليمن وعثمن وسفين ومعوية والمحدثون يثبتونها في كُلّ ذَلِكَ"[219]. وَلَمْ يستثنِ من إثبات المحدثينَ كَلِمَةَ إسحاق ولا غيرها.

10/ السلام عليكم أم السلم عليكم؟

مِنَ الكَلِماتِ الّتي اشتهر بين المتقدّمينَ حذف ألِفها كلمة (السّلام)، "نحو: السّلم عليك؛ وذلك لكثرة الاستعمال، وكَذَلِكَ في نحو: عبد السّلم"[220]. والمَعروف بين الكُتّاب اليوم عدم النّقص.

11/ حذف الألِف من كَلِمَة ثلاث المُرَكّبَة مَعَ مائة أو ذُكِرَ مَعْدودُها:

مِنَ الأحكامِ الّتي اشتهرت بين اللغويّين حَذْفُ ألِفِ ثلاث إذا رُكّبت أو ذُكِرَ مَعَها المَعدود، "كـ "ثلثمائة، وثلث نِسْوة. وكلمتي (ثلاثة) و (ثلاثين) إنْ ذُكِر مَعَهُما المَعْدود كـ: (ثلثة رجال)، و (ثَلثين رجلاً)، و (ثَلثة وثَلثين رجلاً)"[221]. وتفترق (ثلثمائة) عن كَلِمَة (ثلث) الّتي تعني جزءاً من ثلاثة أجزاء في وُجوب وصل الثّلاث بكَلِمَة مائة في حين تُفصل (ثلث) عن المائة، ويظهر من ابن الحاجِبِ أنّ اللغويّين قد نَقَصوا الألِف "من الثلث، ومن الثلثين"[222]. أي من الثلاث ومن الثلاثين، "وهَذا الحَذْف تناول(ثلثون) في الرّفع والنّصب والجرّ"[223]. فيما ذَهَبَ مَجْمَعُ اللغةِ العَرَبِيَّة بالقاهرة إلى إثبات الألِف في ثلاث وحذفها من مئة مَعَ فصلهما.

12/ حَذْف الألِف الأولى من الثّلاثاء(الثلثاء):

ذَكَرَ العَديد من اللغويّين حَذْف الألِف من الثّلاثاء، فتُكتب (الثّلثاء)[224]، ويَرى بعضهم جَواز حَذفِ الألِفِ وإبقائها[225]، ويَرى جُمْهورُ المُتأخّرينَ إثبات الألِف في هَذِهِ الكَلِمَة؛ "فهُوَ أدعى لإزالة اللبس"[226].

13/ حذف الألف من ضمير المتكلم:

مِنْ مَوارِدِ الحَذْفِ المَشْهورَةِ حَذْفُ الألِفِ "مِنَ الضّميرِ (أنا) المَحْصورِ بَيْنَ (ها) التّنْبيهِ واِسمِ الإشارَةِ(ذا)– هأنذا (ها–أنا– ذا) حَصَلَ هُنا حَذْفانِ"[227]. وَمَذْهَبُ أكثرِ المُعاصِرينَ هُوَ إثباتُ الألِفِ، "وَعَلَيهِ رَأيُ مَجْمَعِ اللغةِ العَرَبيّةِ بِدِمِشْقَ...وَرَأيِ لَجْنَةِ الإملاءِ في مَجْمَعِ اللغةِ العَرَبيّةِ بِالقاهِرَةِ، وَلَجْنَةِ اللغَةِ العَرَبيّةِ في المَجْمَعِ العِلْميّ العِراقيّ... وَجوّزَهُ مِنَ المُتَقَدّمينَ ابنُ الدّهّانِ(ت569هـ)...وَهُوَ ظاهِرُ مَذْهَبِ ابنِ مالِك(ت672هـ)...وَذَكَرَ ثَعْلَب(ت291هـ) أنّهُ القِياسُ"[228].

14/ حذف اللام والياء:

ذكر الشّيْخ مُصْطَفى السفطيّ أنّ اللام "قد تُحْذَف مَعَ الياء في قولك: السّفينة عُلَماء، أي على الماء"[229]، ويقصد بالياء: الألِف المرسومة بشكل الياء المُهملة. وهَذا الحَذْف في الأساس لفظيّ، ولهذا ذكرَهُ النّحاة والصّرفيّونَ، فقد قال سيبَوَيهِ: "ومثل هَذا قول بعضهم: عَلْماءِ بنو فلان، فحذف اللام يريدُ: على الماء بنو فلان، وَهِيَ عربيّة"[230]. وذَكَر الرّضيّ أنّه جاءَ حَذفُ الحَرفينِ "في كلمتينِ إذا كان الثّاني لامَ التّعريف، نَحوَ عَلْماء: أي على الماء"[231]. وَمِنَ المَعْلومِ أنّه "قد طرد الباب على وتيرة واحدة في العامّيّة العربيّة اليوم، فأصبحَ يُقالُ: علباب وعلمكتب.."[232]. ومن المَعْلومِ أيضاً أنّ هَذا الحَذْفَ ليسَ

مُختصّاً بالكتابة، بل هو شامل للفظ أيضاً، فلا ينطبق عليه مَعْنى الحَذْفِ في باب الكتابة؛ لاختصاص البابِ بِما كانَ في الخطّ دونَ اللفظِ.

15/ تعيين اللام المَحذوفة عند اجتماع ثلاث لامات:

الاسم المبدوء باللام إنْ عُرّف بأل التعريف ثُمّ دخلت عليه اللام، مثل: (لليمون)، فهنا اجتمعت ثلاث لامات؛ ويرى جُمْهور اللغويّين وُجوب حذف أحدها، "فإذا اجتمعن فلا يُكتبنَ كلُّهنّ. بل يُكْتفى بلامين فَقَط"[233]. فيما يرى الرّضيّ الاستراباذيّ عدم الحَذْف من الأساس؛ "لأنّ الأحوط في مثله أنْ يُكتب بثلاث لامات؛ لئلا يلتبس المعرّف بالمنكّر"[234]. والمَعْروف أنّ اللام المَحذوفة هِيَ لام الاسم الأصْليّة، وَذَهَبَ بعضهم، ومنهم الدُّكْتور حمديّ الشّيْخ إلى أنّ المَحذوف هُوَ لام أل التّعريف[235]، ولم يحتمل أحد وُجوبَ حذف لام الجرّ.

16/ حذف الواو:

المَعْروف عند اللغويّين أنّ الواو "تُحْذَف من داود وطاوس"[236]. فيما يرى الأُسْتاذ عبد العليم إبراهيم "عدم حذف الواو من داود وأمثاله؛ ليظلّ الرّسم الإملائيّ مطابقاً للنّطق"[237]. وهو موافق للمنهج الحديث في الكتابة الّذي يميل إلى مطابقة المكتوب للمنطوق ما أمكن، على أنّ آراء المتقدّمينَ لم تخلُ من تجويز عدم الحذف، إذ "جوز بعضهم كتابه الواوين على الأصل واختاره ابن الضّائع"[238].

المَطْلَب السّادس: الإبدال والقلب:

1/ إبدال الأَلِف واواً في كتابة (الصّلاة) و(الزّكاة) و(الحياة):

قال ابن قُتَيْبَة: "تكتب (الصلوة) (والزكوة) (والحيوة) بالواو اتّباعاً للمُصحَف، ولا تكتب شيئاً من نظائرها إلّا بالأَلِف، مثل: (قطاة) (وقناة) (وفلاة)، وقال بعض أصحاب الإعراب: إنّهم كتبوا هَذا بالواو على لغات الأعراب، وكانوا يميلون في اللفظ بها إلى الواو شيئاً، وقيل: بل كتبت على الأصل، وأصل الأَلِف فيها واو فقُلبت أَلِفاً لما انفتحت وانفتح ما قبلها، ألا ترى أنّك إذا جَمَعْتَ قُلْتَ: صلوات وزكوات وحيوات، ولولا اعتياد النّاس لِذَلِكَ في هَذِهِ الأحرف الثّلاثة، وما في مخالفة جماعتهم، لكان أحبّ الأشياء إليّ أنْ يُكتبَ هَذا كُلّه بالأَلِف"[239].

ونستفيد من النّصّ السّابق عدّة أمور:

أ/ كانت الكتابة المعتادة عند النّاس في القرن الثّالث الهِجْريّ – الّذي عاش فيه ابن قُتَيْبَة– للكَلِمات الثّلاثة هِيَ بالواو في غير المُصْحَف أيضاً اتّباعاً لما هُوَ مَوجود في المُصْحَف، وهَذا ليس بعزيز، فالعَديد من الكَلِمات لاتزال إلى اليوم تُكتبُ بالخطّ غير القِياسيّ.

ب/ يرى ابن قُتَيْبَة أنّ المانع من كتابة الكَلِمات الثّلاثة المُتَقَدِّمة على لفظها إنّما هُوَ اعتياد النّاس، ولولا خوف مخالفتهم لكانت الكتابة بالألِف أحبّ إليه، وهَذا أصل يمكن التّفريع عليه، فما خالف اللفظ من الإملاء القديم لا ينبغي التّمسّك به إنْ هجره النّاس، كما في حذف الألِف المُتَوَسِّطَة من أسماء الأعلام.

2/ كتابة الألِف بدلاً من نون التوكيد الخفيفة:

وردت كتابتها في الرسم القرآني أَلِفاً قائمة، كما في قوله تعالى: {لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ}[240]. ولِذَلِكَ اتّفق البَصْريّونَ والكوفيّونَ على أنّها تُكتب بِهَذا الشّكل في القرآن الكريم، ولكنّهم اختلفوا في كتابتها في غير النّصّ القرآنيّ، فذهب البَصْريّونَ إلى أنّها تكتب ألفاً قائمة كَذَلِكَ، فيما ذَهَبَ الكوفيّونَ إلى أنّها تكتب نوناً[241].

3/ قلب الميم نوناً في كتابة كَلِمَة امبراطور وأشباهها:

المَعْروف في تَعريب كَلِمَة(Imperator) هُوَ كتابتها (امبراطور)، فيما يرى الطّاهر بن عاشور والدُّكْتور مُصْطَفى جَواد أنّ كتابتها الصّحيحة باللغة العَرَبِيَّة هي(انبراطور)، فكتب الطاهر بن عاشور: "ثُمّ توالت عليهم المصائب فكان أعظمها خراب (أرشليم) في زمن (إدريانوس) انبراطور (رومة)"[242]، وكتب الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد: "وبعد أيّام حصل لي الشّرف بالمثول بين يدي الانبراطور"[243]، وَذَهَبَ إلى هَذا القول مترجما كتاب(شمس العَرَب تسطع على الغرب) وهما فاروق بيضون وكمال دسوقي، وكتبا: "لقد آثرنا أنْ نكتب هَذِهِ الكَلِمَة هَكَذا، أي بالنّون عوض الميم، على اعتبار أنّ من قَواعِد تعريب الكَلِمات الأجنبية قلب الميم المسكّنة نوناً كما هِيَ الحال في كَلِمَة نوفنبر وغيرها من الكَلِمات الأعجميّة"[244].

ويُلحظ هُنا أنّ كتابة نوفمبر (نوفنبر) ليس مِمّا تسالم عليه اللغويّون، على أنّ الكلمتين تلفظان بالميم سواءً كتبتا بالميم أم بالنّون، إذ "يجب قلب التّنوين والنّون السّاكنة ميماً إذا ما وقعا قبل باء.."[245]، وموافقة الكتابة للنّطق أولى من تغييرها إلى النّون ونطقها ميماً، فهو تكلّف واضح، ولا سيّما مَعَ اشتهار كتابتها بالميم، وموافقته للفظة الأجنبيّة.

4/ قلب الألف ياءً:

ينظر المُتأخِّرون إلى كتابة الألف بشكل الياء غير المنقوطة على أنّه شكل طبيعي للألِف، إلّا أنّ المُتَقَدِّمين ذكروها في باب البدل؛ لأنّهم يرونها ياءً حقيقية، قال ابن الحاجِبِ: "وأمّا البدل فإنّهم كتبوا كُلّ ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياءً، إلّا فيما قبلها ياء، إلّا في يَحْيى وربّى عَلَمَين"[246]، ويظهر ذَلِكَ من الشّيْخ الغَلاييني، حَيْثُ قالَ: "وكلّ ما رُسِم ياءً، مِمّا تلفظ ياؤه ألفاً، كرمى وادّعى واستدعى والرّحى والهدى والمسعى والمُصْطَفى والمُستشفى، فهو مِمّا يُلفظ على خِلاف رسمه"[247]. وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الشّيخ نصر الهوريني أنّ من الحروفِ الّتي يجب إهمالها الياء "المُتطرّفة الواقعة بدلاً عن الألف"[248].

المَطْلَب السّابع: الإعجام والإهمال:

1/ إعجام التاء المَربوطَة:

زعم الدُّكْتور عبد اللطيف مُحَمّد الخَطيب أنّ الكوفيّين يسمّونها هاء التّأنيث وأنكر العُلَماء عليهم هَذِهِ التسمية[249]، ولكنّ من يتابع كتاب العين وكتاب تلميذه سيبَوَيهِ يجدهما يكرّران هَذِهِ التّسمية[250]، بل "التّاء المَربوطَة ليست تاءً أصْليّة، ولكنها هاء"[251]. وأمّا إعجامها وعدمه فَهُوَ مِنَ المَسائِل الخِلافِيّة بين اللغويّين، قالَ السُّيوطِيّ: "وتنقط هاء رحمة خِلافاً لأهل الأدب، ومنهم الحَريريّ(ت516هـ)، حَيْثُ أتوا بها فيما التزموا عروّه عن حرف منقوط"[252]، ويشير السُّيوطِيّ هُنا إلى المَقامة الصّاغانيّة الّتي تضمّنت رسالة التزم صاحبها أنْ تتراوح كَلِماتها بين كَلِمَة كُلّ حُروفها منقوطة تليها كَلِمَة كُلّ حُروفها مُهْمَلة، وجاء فيها: "واطّراح ذي الحرمة غيّ، ومحرمة بني الآمال بغي"[253]، فجعل كلمتي (الحرمة) و(محرمة) من الكَلِمات الخالية من النّقط؛ وما ذاك إلّا لأنّه لايرى التّاء المَربوطَة من الحُروف المُعْجَمة. وَذَهَبَ الشّيْخ حُسَين والي والأُسْتاذ مُحَمّد عبد السّلام هارون ومُحَمّد مامو من المُتأخّرين إلى عَدَم جواز نقطها في محلّ الوقف كما في الشّعر والنّثر المَسجوع[254]، فهي "تنقط إلّا إذا وقعت ساكنةً آخر سجع أو قافية، فالسّجع نحو: (العلم كالشّجره، والأدب كالثّمره)، والقافية نحو:
والعبد يُقرع بالعصا***والحُرّ تكفيه المقاله"[255].

ومن الجَدير بِالذِّكْرِ أنّ السَّيِّد رَؤوف جَمال الدّين كان يُعْجِمُها على الرّغْمِ من اعترافه بأنّ أوّل من أعجمها هُوَ الزنجاني[256]، ويبدو أنّه "عبد الوهّاب بن إبراهيم بن عبد الوهّاب، ابن أبي المعالي الخَزرجيّ الزّنجانيّ صاحب شرح الهادي المَشْهور... وذَكَرَ في آخره أنّه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وستمائة"[257]؛ فالرجل من عُلَماء القرن السّابع الهجري، ولا أدري كيف جاز للزّنجانيّ أنْ يُعجم التّاء المَربوطَة ولا يجوز لغيره إعجام الياء المُتَطَرِّفة؟ وإذا كان علم الكتابة توقيفيّ كما يرى السَّيِّد رَؤوف جَمال الدّين، "وله قَواعِده وأصوله التوقيفية المحترمة"[258] فكيف جاز لأحد أنْ يجري تعديلاً عليها؟!

2/ إعجام الياء المفردة والمُتَطَرِّفة:

من المَسائِل المُخْتَلف فيها ولا سيّما بين المُتأخّرين مَسْأَلَة إعجام الياء المُفردَة والياء المُتَطَرِّفة، فذهب الشّيْخ مُحَمّد شاكِر[259]، والشّيْخ حُسَين والي[260]، والأُسْتاذ أحْمَد الهاشِميّ[261] وُجوب إهمالهما، ويرى الأزميري "أنّ النّقط خَطأٌ مَحضٌ"[262]. وانتقد السَّيِّد رَؤوف جَمال الدّين الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد بسبب إعجامه الياء المُتَطَرِّفة، فقال فيما قالَ: "وَرَدَتِ الياءُ المُتَطَرِّفة في تحريراته مُعْجَمة، وَهِيَ في هَذا المَوضِع مُهملة في كثير من الكتب المطبوعة طباعةً حديثة فنّيّة بإشراف جمع من العُلَماء ذوي تخصص في علوم اللغة العَرَبِيَّة. كَذَلِكَ جاءت مُهْمَلَةً في خطوط أيمة اللغة المَوجودة في المكتبات العامّة

والخاصّة، أو المطبوعة صورها ضمن مؤلفاتهم المطبوعة، أمّا إعجامها فورد على قلّة قديماً وحديثا"[263]، وَقَدْ دافع الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد عن إعجامها بأنّ هَذا الإعجام يرفع اللبس عن الكثير من الكَلِمات الّتي يشتبه القارئ فيها، إذ من المعلوم أنّ "هَذِهِ الياء المُتَطَرِّفة تلتبس بالألِف المقصورة.."[264]، وذَكَرَ عدّة أمثلة لهَذا الالتباس.

أقول: علاوة على هَذا فإنا إنْ أردنا مجاراة ما ذكره الأقدمون فعلينا إهمال الفاء والقاف والنّون في حالة الإفراد، وهَذا مالم يصنعه السَّيّد رَؤوف جَمال الدّين، قال السُّيوطِيّ: "وتُنقط الفاء والقاف والنّون والياء مَوصولات فقط، أي لا مفصولات؛ لأنّه لرفع اللبس، وإنّما يحصل عند الوَصل لا الفصل؛ لعدم حرف يشاكلها.."[265].

3/ إعجام الياء المُتَوَسِّطَة المبدلة من هَمْزَة:

ذَكَرَ الشّيْخ مُحَمّد شاكر أنّ "الياء المُتَوَسِّطَة المرسومة بدلاً من هَمْزَة يجوز نقطها وإهمالها إذا كانت ساكنةً، نحو: ذئب، أو مَفْتوحةً، نحو: رئة، أو مَضْمومةً بعد كسر، نحو: يستهزئون، أو مَكْسورةً بعد فَتْحَة، نحو: أئمة، أو مَكْسورةً بعد كسر، نحو: مِئين(بكسر الميم)"[266]. والمَعْروفُ بين الكُتّاب تَخطئةُ من يَنقطها إذا نُطِقَتْ همزةً، وأمّا جَواز نقطها "لجواز قلبها ياءً محضةً"[267]. فهو خارج عَنْ هَذا الخِلافِ، وربّما كان مراد الشّيخ مُحمّد شاكر ذَلِكَ.

4/ إهمال الشّين والضّاد والقاف والنّون والياء في خطّ الرُّقعة:

قالَ الأزميري: "واصطُلِحَ الآنَ على إهْمال النّقط في خطّ الرّقعة من الشّين والضّاد والقاف، بحَيْثُ يرسمونها بشكل (في غير الأخير) يمتاز به عن المنقوطة"[268]. وما ذكره من هَذا الإصطِلاحِ لا أثر له اليومَ.

5/ الدُّكْتوراه أم الدُّكْتوراة أم الدُّكْتورا؟

قبل أنْ نبدأ بالكلام عَنْ كتابة هَذِهِ الكَلِمَة علينا أنْ ننظر إلى لفظها عند العرب؛ –إذ الأصل في الكتابة أنْ تكون تابعةً للفظ– وممّا لا شكّ فيه أنّ العَرَب يلفظونها دون تاء أو هاء، سواءً لفظت وحدها أم جاءت في درج الكلام، وَأمّا كتابتها فالكتابة الشّائعة لهَذِهِ الكَلِمَة هِيَ الدُّكْتوراه، ونقل الدُّكْتور علي جَواد الطّاهر عن بعضهم أنّه فضل كتابتها(الدُّكْتوراة)[269]، إلّا أنّه لم يناقشه في كيفية كتابتها وإنْ كان يكتبها بالهاء، وَقَدْ أُعيدَ طرحُ هَذِهِ المَسْألَة في السّنوات المُتأخِّرة على يد الدُّكْتور خالد الكركيّ رئيس مجمع اللغة العَرَبيَّة الأردنيّ، إذ اعترض على الكتابة الشّائعة، ورآى أنّ الصّواب كتابتها (الدُّكْتوراة) بالتاء المَربوطَة؛ واستدلّ على رأيه هَذا بالأدلّة الآتية:

"1/ التّاء مَوجودة في اللفظ الأجنبيّ، فلا يجوز حذفها؛ لأنّها ليست زائدة، بل أصْليّة في الكَلِمَة الأجنبيّة ومن أبرز أصواتها.

2/ إثبات التّاء يجعل الكَلِمَة معربة، فتقبل الحَرَكات والتّنوين عليها.

3/ السّبب في ختمها بالهاء عند بعضهم خوف الالتباس بجمع المؤنث السالم(دكتورات)، ولكن التاء المَربوطَة تدفع ذَلِكَ اللبس أو الوهم.

4/ تعريب الكَلِمَة بالهاء السّاكنة(دكتوراه) يجعلها مبنيّة على السكون، ويكون لفظها عسيراً"[270].

أقول: كتابتها بالتّاء المَربوطَة تقتضي نطقها تاءً عند الدرج، وَهُوَ خِلاف النّطق الشّائع لهَذِهِ الكَلِمَة، بل ولو أردنا نقل الكَلِمَة الأجنبيّة كما هي فعلينا ضبطها بالتّاء المَمْدودَة لا المَربوطَة؛ لأنّ التّاء عندهم تُلفظ عند الوقف عليها، فتصبح مشتركاً لفظيّاً مَعَ الدكتورات (جمع دكتورة)، وحينَئِذٍ يعرف المَعْنى المقصود بملاحظة القَرائن، ثُمّ أنّه لا يلتزم في التّعريب نقل الكَلِمَة الأجنبيّة كما هِيَ دون تغيير، فكَلِمَة (ألكسندر) الّتي عرّبها العَرَب (الإسكندر) لا نستطيع أن نجعل هَمْزَة أل هَمْزَة قطع بحجّة أن الكَلِمَة الأجنبيّة كانت هكذا، ولا أنْ نغيّر القلب المكانيّ الّذي صنعه العَرَب في هَذِهِ الكَلِمَة، فكَذَلِكَ كَلِمَة الدُّكْتوراه نطقها العَرَب دون تاء، بل دون هاء إلّا إذا جعلت الهاء هاء السّكت أو في حكمها، إذ هِيَ تختلف عن مثل كَلِمَة سيبَوَيهِ الّتي يُنطق الهاء فيها، ومن أجل هَذا يرى الدُّكْتور جبار اهليّل أنْ تنتهي بالألِف كتابة(دكتورا) كما هِيَ في النُّطقِ. ولا شكَّ أنّ هَذا الرّأي هُوَ الأقرب إلى القِياسِ، إلّا أنّهُ مُخالِفٌ للكتابة المُتَعارَفَةِ.

المَطْلَب الثّامن: الخِلاف في الفصل والوَصل:

1/ (أن لا) أم (ألا)؟

ذَكَرَ السَّيِّد رَؤوف جَمال الدّين أنّ هَذِهِ المَسْألَة خِلافِيّة بين اللغويّين، ففيها "أقوال متعدّدة، لكنّ المَشْهور هُوَ وصل العاملة... وفصل غيرها، والخروج عن الرّأي المَشْهور بين عُلَماء العَرَبِيَّة معيب في عرفهم"[271]. فيما يفضّل الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد الفصل في العاملة وغيرها اتّباعاً لرأي أبي بكر الصّوليّ(ت336هـ)، وقال مدافعاً عن رأيه: "فالخِلاف بين العُلَماء قائم قديماً وحديثاً، وكيف يُعاب عليّ أخذي برأي أبي بكر الصولي وأنا أعدّه أجود الرّأيين.."[272]. وممّن ذَهَبَ إلى رأي الصّوليّ أبو حَيّان الأندلسيّ الّذي حُكِيَ عنه ذهابه "إلى وُجوب الفصل"[273].

2/ (ثلاث مئة) أم (ثلثمائة)؟

مرّ الخِلاف في زيادة الألِف في كَلِمَة مِئة، وذهاب العَديد من اللغويّين إلى عدم الزّيادة خِلافا لجُمْهور اللغويّين الّذين يزيدونها، وَقَدْ ذكروا مَعَ تلك الزيادة وُجوب وصل "ما رُكّبَ مَعَ المائة من الآحاد، مثل: ثلثمائة، أربعمائة، خمسمائة"[274]. وقصره الحَريريَ على الثّلاث والسّتّ، قالَ: "وممّا يجب أنْ يُكتب مَوصولاً ثلثمئة وستمائة، والعِلّة في ذَلِكَ أنّ ثلثمائة حُذِفَتْ ألِفها فجعل الوَصل فيها عوضاً عن الحَذْف،

وأنّ ستمائة كان أصلها سدسمائة فَقُلبت السّين تاءً، وجُعِل الوَصل عوضاً عن الإدغام"[275]. إلّا أنّ "غير الحريريّ يجعل الوَصل عامّاً فيما بين الثّلاث إلى التّسع"[276].

وبما أنّ الكتابة الحديثة تتّجه إلى كتابة مئة دون زيادة أَلِف في وسطها، استتبع هَذا فصل كَلِمَة مئة عمّا قبلها[277]، وَقَدْ قرر مَجْمَع اللغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة هَذا القَرار، وممّا ورد فيه: "نظراً إلى أنّ المَجْمَع أقرّ حذف [أَلِف] مائة، والتزام ذَلِكَ مَعَ وصل كَلِمَة (مئة) بثلاث ونحوها يزيد صورتها غموضاً، فالفصل أقرب إلى الهِداية... توافق اللجنة على أنْ تُفصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن (مئة) فتُكتب هَكَذا: ثلاث مئة، أربع مئة، إلى تسع مئة"[278]. إلّا أنّ الأُسْتاذ أيمن أمين عبد الغنيّ قالَ: "تُزاد الأَلِف في كَلِمَة (مائة)، مثل: مائة(مفردة)–أربعمائة–ستمائة(مُرَكّبَة)–مائتان–مائتين(مثناة)"[279]. وَيُلحظ هُنا أنّه زاد الأَلِف في (مائة) ووصلها بما قبلها، وهَذا غريب من مُصَنِّف التزم أنْ يكون كتابه وفقاً لقرارات مَجْمَعِ اللغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة!

3/ (كي لا) أم (كيلا)؟

قالَ السُّيوطِيّ: "وفي (كي) مَعَ (لا) قولان. قال ابن قُتَيْبَة: تُكتب مُنْفَصِلَةً (كي لا) تُفصل كما تكتب (حَتّى لا تفعل) مُنْفَصِلَةً وقالَ غيره: تكتب مُتَّصِلة"[280]. وكلاهما جاء في الرّسم القرآني، فالفصل: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}[281]. وكَذَلِكَ: {كَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا}[282]. وكَذَلِكَ: {لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ}[283]. وكَذَلِكَ: {كَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ}[284]. ومن الوَصل: {كَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ}[285]. وكَذَلِكَ: {كَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا}[286]. وكَذَلِكَ:{لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ}[287]. وَلِهَذا ذَهَبَ الغَلاييني إلى جَوازِ الوَصلِ والفَصْلِ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ[288].

4/ (من) (عن) (في)+ (ما) المَوصولة:

حَكى السُّيوطِيّ عن أبي حَيّان أنّ في وَصل (ما) المَوصولَة بـ (من) و(عن) و(في) وفَصلِها عنها "ثلاثة مَذاهِب؛ أحدها: أنّها تُكتب مُتَّصِلة مَعَها لأجل الإدغام في عن ومن، وَهُوَ مَذْهَب ابن قُتَيْبَة، نحو: رغبت (عمّا) رغبت عنه وعجبت (ممّا) عجبت منه وفكّرت (فيما) فكّرت فيه. والثّاني: أنّها تُكتب مَفْصولَة على قِياس ما هُوَ من كَلِمَتَيْنِ، وَهُوَ قول أصحابِنا، وَبِهِ جَزَم ابنُ عُصْفور، وَهُوَ أرجحُ؛ لأنّه الأصل، ولأنّ عِلّة الوَصل الآتية في (ممّن) وَهُوَ التباس اللفظين خطّاً مفقودة في (ممّا). والثّالث: أنّ الغالب تكتب مَوصولة ويجوز كتبها مَفْصولَة، وَهُوَ اختيار ابن مالِك"[289].

5/ مثلما أم مثل ما؟

ذَكَرَ الدُّكْتور مُحَمّد الشنطي أنّ (ما) المَصدَرِيّة "توصل بـ (مثل) {إنّه لَحَقّ مثلما أنّكم تنطقون}[290]. وبريث ريثما وحين (حينما)"[291]. فيما فصّل الأُسْتاذ عبد السّلام مُحَمّد هارون، فذَكَرَ أنّها

"توصل بكَلِمَة(مثل) جوازاً"[292]. وفصلها عن غيرها من الكَلِماتِ الّتي يظهر منه أنّ وَصلها بِها على جِهَة الوُجوب.

المَطْلَب التّاسع: مَسائِل متفرّقة:

1/ الخِلاف في عدد الحُروف العَرَبِيَّة وترتيبها:

من المسائل التي اعتاد اللغويون ذكرها في كتب الإملاء عدد الحروف العربية وترتيبها، اختلف اللغويّون في عدد الحُروف العَرَبِيَّة، فبعضهم عدّها ثمانيةً وعشرين حرفاً، وعدّها أخرونَ تسعةً وعشرينَ، وأبرز من عدّها تسعةً وعشرينَ حرفاً من اللغويّينَ هُوَ الخليل بن أحْمَد الفراهيديّ(ت175هـ) في مقدّمة العين[293]، وتابعه تلميذه إمام النّحاة سيبَوَيهِ(ت180هـ)[294]، فيما روى بعضهم عنه "أنّه قالَ: الحُروف الّتي بُني منها كلام العَرَب ثمانية وعشرونَ حرفاً.."[295]. وصرّح الفرّاءُ في معاني القرآن[296]، وابن حزم في التّقريب لحدّ المنطق[297]، والنّحّاس في إعراب القرآن[298] بأنّها ثمانية وعشرون حرفاً.

وكان الحَرْف الّذي أخرجوه هُوَ الهَمْزَة، فكان المُبَرّد(ت286هـ) لا يعدّ الهَمْزَة من الحُروف، وناقشه ابن سنان الخفاجي(ت466هـ)، فذَكَرَ أنّ "قوله هَذا عند النّحويّين مرفوض ،واعتلاله بأنّ الهَمْزَة لا صورة لها مستكره غير مرضي؛ لأنّ الاعتبار باللفظ دون الخطّ، وهي ثابتة فيه"[299]، ومناقشته هَذِهِ تسليم بأنّ الحُروف المكتوبة ثمانية وعشرون حرفاً، وإنّما النّقاش في الحُروف الملفوظة، وَأمّا قول المُبَرّد المُتَقَدِّم بعدم وُجود صورة للألِف في الكتابة فهو أمّا بناءً على الكتابة القديمة، إذ لم يكن للهَمْزَة رسم في الكتابة حَتّى جاء الخليل بن أحْمَد الفراهيدي، فهو "أوّل من وضع للهَمْزَة رمزا(ء)، بعد أنْ كان يرمز لها بنقطة فَوْقَ كرسيّها أو في وسطه أو تحته"[300]، والملحوظ أنّ مُصْحَف الكوفة المطبوع في الإمارات بعنوان(المُصْحَف الإمام) خالٍ من الهَمْزَة، أو لأنّ الهَمْزَة "لا صورة لها مخصوصة، بل لها صورة مستعارة أو مشتركة، فصورة الهَمْزَة المشتركة هِيَ (أ). ولما كانت الهَمْزَة تخفّف–ولا سيّما في لغة أهل الحجاز الّذين لا يحقّقونها ما أمكن التّخفيف– فقد استعير للهَمْزَة في الخطّ صورة الواو والياء، ووضع عليها صورة العين البتراء(ء) ليتعين كونها هَمْزَة، وإنّما جُعِلَتِ العين علامة الهَمْزَة لتقارب مخرجيهما"[301]. ويرى (نَعّوم جرجيس زرازير) أنّ سبب خِلافهم في عدد الحُروف يعود إلى الخِلاف في عدّ الألِف اللينة من الحُروف، إذ "اعتبرها بعض الفضلاء حرفاً مستقلاً بذاته، فجعل حُروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً بدلاً من ثمانية وعشرين حرفاً"[302]، ويرى أنّ الألِف اللينة خارجة من عداد الحُروف لأنّها "ليست حرفا، بل هِيَ فَتْحَة مطولة"[303].

وكما اختلف اللغويّون في هَذِهِ المَسْألَة فقد اختلف فيها الفقهاء أيضاً، وسبب طرحها في الفقه تأثيرها في مَسْألَة دية قطع بعض اللسان الصّحيح، قال المحقّق الحلّيّ(ت676هـ): "وفي اللسان الصّحيح: الدّية الكاملة، وإنْ قطع بعضه اعتبر بحُروف المُعْجَم، وهي ثمانية وعشرون حرفاً. وفي رواية: تسعة وعشرون حرفاً، وَهِيَ مَطْروحَة"[304]. وقال السَّيّد الخوئي(ت1413هـ): "المَشْهور بين الأصحاب أنّ حُروف المُعْجَم ثمانية وعشرون حرفاً، وفيه إشكال، والأظهر أنّها تسعة وعشرون حرفاً"[305]، ويرى أنّ القول بالتّسعة والعشرين "مطابق للوجدان، وأنّه المَعْروف والمَشْهور بين أهل العَرَبِيَّة"[306]. وينبغي هنا التّمييز بين مقامي التّلفظ والكتابة، فلا يلزم من نفي حرفيّة الألِف لكونها فَتْحَة مطولة كونها كَذَلِكَ في باب الكتابة، ولا من إثبات الهَمْزَة في باب التّلفظ إثباتها كَذَلِكَ في باب الكتابة إنْ لم يكن لها صورة كما كان سابقاً.

وكَما اختلف اللغويّون في عدد الحُروف اختلفوا في ترتيبها، فالمَشْهور هُوَ تقديم الهاء على الواو في التّرتيب، "وبعضهم قدّم الواو على الهاء، ومنهم الجوهريّ في صحاحه، فأمّا حُروف المغاربة فإنّهم وافقوا المشارقة من أوّلها إلى الزّاي، ثُمّ قالوا: طاء ظاء كاف لام ميم نون صاد ضاد عين غين فاء قاف سين شين هاء واو ياء.."[307]، وممّن رتب الحُروف على ترتيب الصحاح أبو عمرو الداني(ت444هـ) في المحكم[308]، والسَّيّد الخوئي في مُعْجَم رجال الحديث[309]، والسَّيّد مُحَمّد الشّيرازيّ(ت1422هـ) في المنصوريّة[310]، بل هُوَ الترتيب الوارد في بعض الرّوايات المرويّة عن أهل البيت (عليهم السّلام)، فقد روى الصّدوق في التّوحيد عن أمير المؤمنينَ عليه السلام أنّه قالَ: "ما من حرفٍ إلا وَهُوَ اسم من أسماء الله عز وجل، ثُمّ قالَ: أمّا الألِف فالله لا إله إلا هُوَ الحي القيوم ... وَأمّا الواو فواحد أحد صمد لم يلد ولم يولد، وَأمّا الهاء فهادٍ لخلقه"[311].

2/ الخِلاف في اللام، أهو من الحُروف الشّمسيّة أم من الحُروف القَمَرِيَّة؟:

هَذا المَوضِعُ عنونه بعضهم بـ (أل الشّمسيّة وأل القَمَرِيَّة)[312]، فجَعَلَ الشّمسيّة والقَمَرِيَّة صفةً لأداة التّعريف، والمَشْهور وصف الحُروف بها[313]، والتّفسير الأقرب لهاتين التّسميتينِ هو أنّ الحروف القمريّة "تظهر معها لام أل، كما في القمر، فنُسِبَتْ إليه"[314]. وَكَذَلِك يُقالُ في الحروفِ الشّمسيّةِ الّتي يُدغمُ بها لام أل كما في كَلِمَةِ (الشّمس). فيما ذكر الأحمد نكريّ تأويلاً غريباً لهاتين التّسميتينِ، قال: "وتُسمّى هَذِهِ الحروفُ حروفاً شَمسيّة؛ لأنّ الشّمس كَما تؤثّر في القمر بِحَيْثُ يَصيرُ هُوَ منّورا كَذَلِكَ هَذِهِ الحُروفُ عند اتّصالها بلام التّعريف مؤثّرة فيها بحيث تصير اللام مثلها ... وتسمّى هَذِه الحروف قمريّة؛ لأنّ القَمَرَ لا يؤثّر نوره في غيره كالشّمس، كَذَلِكَ هَذِهِ الحروف لا تؤثّر تأثيرها أصلاً في اللام عند اتّصالها بها"[315]. والحُروف المَعْروفة عندنا بالحُروف الشمسية ذكرها سيبَوَيهِ بقوله: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلّا الإدغام...وهَذِهِ الحُروف أحد عشر حرفاً، منها حُروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان...والأحد عشر حرفاً: النّون، والرّاء، والدّال، والتّاء،

والصّاد، [و]الطّاء، والزّاي، والسّين، والظّاء، والثّاء، والذّال. واللذان خالطاها: الضّاد والشّين"[316]. ويلحظ هنا أنّه لم يعدّ اللام منها، وخالفه جُمْهور من جاء بعده من اللغويّين ما عدا أبي البركات الأنباري(ت577هـ) وجلال الدّين السُّيوطِيّ(ت911هـ)[317]، فيما ذَهَبَ العَديد من المُتأخِّرين إلى ما ذَهَبَ إليه سيبَوَيهِ، منهم الدُّكْتور عماد حاتم[318]، والدُّكْتور عبد الصّبور شاهين[319]، والدُّكْتور سعدون الرّبعيّ[320]، فيما يرى الدُّكْتور مُصْطَفى جَواد أنّ "اللام لا يمكن عدّه شمسيّاً ولا قمريّاً"[321]، فيما يرى نَعّوم جرجيس زرازير "أنّه يصحّ أنْ يكون قمريّاً أو شمسيّاً، فإنْ حُمِلَ على القَمَرِيَّة، فبمَعْنى أنّ لام(ل) أل قد لُفِظَت، وإنْ حُمِلَ على الشّمسيّة، فبمَعْنى أن لام(ل) أل قد أُدغِمَت باللام الأصْليّة، فحصل التّشديد"[322]. ويرى المُتأخِّرون من عُلَماء الأصوات أنّ لام أل مَعَ اللام "قَمَرِيَّة واضحة، لا فرق بينها وبين اللام في مثل: الباب- الجور- الحيوان- الكلب...، اللعاب.."[323]. على أن هَذِهِ المَسْألَة في الأصل من المَسائِل الصّوتيّة، وإنّما ذكرتها هنا تبعا للمؤلّفين الذين ذكروها في كتبهم المعدّة لبيان قَواعِد الكتابة العَرَبِيَّة، ولأنّ الحَرْف الشّمسيّ توضع عليه الشّدة، إذ هِيَ "تارةً تكون بدلاً عن تكرار الحَرْف المضعّف...وتارة تكون لإدغام الحَرْف السّابق فيما بعده"[324]. ومن الجَدير بِالذِّكْرِ أنّه على الرّغْمِ من ذهاب عُلَماء الأصوات إلى عدّه صوتاً قمريّاً إلّا أنّ أكثر من يكتب في قَواعِد الإملاء يعدّون اللام من الحُروف الشّمْسِيّة، وما زالت عليه المناهج المدرسيّة.

3/ كتاب الفَتْحَة قبل الألِف والضّمة قبل الواو المَمْدودَة والكَسْرَة قبل الياء المَمْدودَة:

وهَذِهِ المَسْألَة شبيهة بالمَسْألَة السّابِقة في اختلاف وجهة النّظر الصَّوْتِيّة عمّا عليه الإملاء العَرَبِيّ، إذ ينظر عُلَماء الإملاء إلى حُروف المدّ على أنّها حُروف ساكنةٌ مسبوقة بحَرَكات تشاكلها، فالواو المَمْدودَة في نظرهم هِيَ الواو المسبوقة بضمة، وكَذَلِكَ الياء المَمْدودَة والألِف، فيما يرى عُلَماء الأصوات أنّ حُروف المدّ غير مسبوقة بحَرَكات تشاكلها، إذ يرى الدُّكْتور كمال بشر(ت2015م) أنّ وضع الحَرَكات قبل حُروف المدّ "سلوك خاطئ تماماً من وجهة النّظر الصّوتيّة، إذ الحُروف هنا لَيْسَتْ ساكنةً ولا مسبوقةً بحركة، إنّها نفسها هِيَ الحَرَكات، وهي طويلة...ومَعْنى هَذا أنّنا لَسْنا في حاجة إلى وضع علامات الحَرَكات القِصار قبل هَذِهِ الحُروف، أو لَيْسَ هُناكَ من الأصوات ما تمثّله أو تشير إليه.."[325].

أقول: رُبَّما يكون من الأفضل استثناء الكلمات الّتي تتضمّن ألِفاً مَحذوفة مثل: هَذا وهَذِهِ وذَلِكَ فتكتب الفَتْحَة للدّلالة على الألِف.

4/ أقسام الخطّ غير القياسيّ:

الكتابة الّتي تبحث في هَذا العلم إنّما هِيَ الكتابة القِياسيّة أو ما يعرف بالخط القِياسيّ، في قبال الخطّ غير القِياسيّ، والمَعْروف عندهم أن الخطّ غير القِياسيّ خطان(خط المُصْحَف) و(الخط

العروضيّ)، وقد حكى الزّرْكَشيّ(ت794هـ) عِدّة تصريحات لعلماء اللغة على هَذَا الأمر، منها قول "ابن درستويه: خطّان لا يقاس عليهما، خطَ المُصْحَف وخطَ تقطيع العروض. وقالَ أبو البَقاء في كتاب اللباب: ذَهَبَ جماعة من أهل اللغة إلى كتابة الكَلِمَة على لَفْظِها إلّا في خطّ المُصْحَف; فإنّهم اتّبعوا في ذَلِكَ ما وجدوه في الإمام، والعمل على الأوّل. فحصل أنّ الخطّ ثلاثة أقسام: خطّ يتّبع به الاقتداء السّلفيّ، وَهُوَ رسم المُصْحَف، وخطّ جرى على ما أثبته اللفظ وإسقاط ما حذفه; وَهُوَ خط العروض، فيكتبون التّنوين ويحذفون هَمْزَة الوَصل. وخطّ جرى على العادة المَعْروفة; وَهُوَ الّذي يتكلّم عليه النّحويّ"[326]. ويظهر من ابن شَهراشوب(ت588هـ) أنّ هُناكَ كتابة خاصّة بالنّحويّين أسماها "هجاء النّحاة، نحو: (قالو) بغير ألِف، و(صالح) بالألِف، و (كساآآ)[327] بثلاث ألِفات في النّصب"[328].

وأضاف المُتأخِّرون للخطّ غير القِياسيّ خطّاً آخر، وَهُوَ (الكتابة الصّوتيّة)، وهي تشترك مَعَ الكتابة العروضيّة في كتابتها ما يُلفظ فقط، إلّا أنّها تختلف عنها في بعض الأمور، مثل كتابة ألِف المدّ وواو المدّ وياء المدّ، وتَخْتَلِفُ عنها أيضاً في كتابة الحَرَكات القصيرة، وفي وضع رموز للنّون المُخْفاة والمُدغمة بغُنّة[329].

5/ حقيقة الرسم القرآني، وهل هو خط غير قياسي؟

ومن المَسائِل الخِلافِيّة في هَذا الباب تعليلهم تفرّد المُصْحَف بكتابة خاصّة، فيظهر من العَديد مِنَ المُتَقَدِّمينَ والمُتأخِّرينَ أنّ كتابة المُصْحَف توقيفيّة وليس الاختلاف بين كتابته وما نعرفه من قَواعِد الكتابة من قبيل الخطأ الإملائيّ، قال البيهقيّ(ت458هـ): "مَنْ كتب مُصْحَفاً فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْهِجَاءِ الّذي كتبوا بِهِ هَذِهِ الْمَصاحِف، وَلَا يُخَالِفُهُمْ فِيهِ وَلَا يُغَيِّرُ مِمّا كَتَبُوهُ شَيْئاً فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ عِلْماً وَأَصْدَقَ قَلْباً وَلِسَاناً وَأَعْظَمَ أَمَانَةً مِنَّا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يظنّ بِأَنْفُسِنَا اسْتِدْرَاكاً عَلَيْهِمْ"[330]، وَذَهَبَ السَّيِّد رَؤوف جَمال الدّين إلى أنّ كتابة المُصْحَف بخطّ مغاير للخطّ المَعْروف كان "استناداً إلى خطّ الحجازيّينَ الّذي يتّفق مَعَ الخطّ الكوفيّ في الصّورة ويُخالِفُهُ في بَعْضِ نواحي تأليف الحُروف، ومِنْ أجْلِ ذَلِكَ وُجِدَ الفَصل والوَصل والزّيادة والنّقصان المُخالِفَة للقِياس المعمول به في علم الإملاء"[331]، ويرى الدُّكْتور فاضِل السّامرّائيّ في بعض أجوبَتِهِ أنّ "الكتاب لم يبتدعوا خطّاً خاصّاً للقرآنِ وإنّما هُوَ الخطّ المتّبع آنذاك". فيما يرى ابن خلدون في تعليل ذَلِكَ أنّ المُصْحَف قد "رسمه الصّحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخطّ عند أهلها، ثُمّ اقتفى التّابعون من السّلف رسمهم فيها تبرّكاً بما رسمه أصحاب الرّسول (صلى الله عليه وسلم) وخير الخلق من بعده المتلقّون لوحيه من كتاب الله وكلامه كما يقتفى لهَذا العهد خط ولي أو عالم تبرّكاً ويتّبع رسمه خطّاً أو صواباً... ولا تلتفتن في ذَلِكَ إلى ما يزعمه بعض المغفّلين من أنّهم كانوا محكمين صناعة الخطّ وأنّ ما يتخيّل من مخالفة خطوطهم لأصول الرّسم ليس كما يتخيّل بل لكلّها وجه... مِمّا لا أصل له إلا التّحكّم

المَحْض"[332]، ويرى بعض المُتأخِّرين أنّ هُناكَ إعجازاً عدديّاً في القرآن الكريم، فَذَكَرَ الشّهيد مجيد المسلماويّ(ت1983م) أنّه على الرّغْمِ من عدم وُجود دليل نقلي على أنّ الرسم القرآني توقيفيّ إلّا "أنّ المعجزة الحِسابيّة الّتي أبرزتها الدّراسات القرآنيّة بواسطة الكومبيوتر تجعل من العسير الاقتناع بأنّ اتّباع هَذا الأسلوب في كتابة القرآن الكريم كان أمراً (عَفويّاً) اقترحه بعض الصّحابة أو غيرهم من النّاس، وبدون التفات إلى العلاقة المُباشرة بمعجزة (البناء الحَرْفيّ) الّتي أظهرت بعض جوانبها التّجارب الأخيرة.."[333]. ولذا فإنّ "كتابة القرآن ورسمه بأسلوب غير أسلوب (الرّسم القرآنيّ) يتسبّب في حدوث اختلالات حِسابيّة لأعداد الحُروف في كُلّ سورة من سور القرآن الكريم، وبالتّالي تتغيّر نسب ومتوسّطات ومعدّلات القيم (للبناء الحَرْفيّ) في القرآن كلّه!"[334]. ومع هَذا فهو يرى أنّ "ذَلِكَ لا يَعْني...حُرمة كتابة كَلِمات القرآن الكريم بغير أُسلوب الرّسم القرآنيّ المتوارث"[335]. وَيَرى الدُّكتور غانم قدّوري الحمد "أنّ تنوّع رسم الكَلِمات في المُصحف يشيرُ إلى أنّ كُتّاب المَصاحِفِ كانوا يُراعونَ تَقاليدَ الكِتابَةِ العَرَبيّة حيناً، وَيَستَجيبونَ لِمُتَطَلّبات النّطق حيناً آخَرَ.."[336]. وَعَلى كُلّ حالٍ سواءً كانَ خطُّ المُصحفِ غَيرَ قِياسيّ – كَما هُوَ المَشْهورُ– أم كانَ قِياسيّاً في زَمانِهِ – كَما يرى بعضُ اللغويّينَ– فإنّ الكِتابَةَ المُصْحَفِيّةَ وإنْ كان فيها بعض الإِخْتلافِ عن كتابتِنا اليومَ، إلّا أنّ تأثيرها باقٍ في الكِتابَةِ القِياسِيّةِ؛ ولِذا ذَكَرَ الشّيخ نصر الهوريني أنّ مأخذ علم الإملاء واستمداده "مِنَ القَواعِدِ النّحويّة والأُصولِ الصّرفيّة... وَمِنْ موافقةِ الإمام الّذي هُوَ مُصحف عُثمانَ في بعض كلماتٍ"[337]. وَمِنْ هُنا يَتَبَيّنُ أنّه يُمكنُ تقسيم الخطّ غير القِياسيّ على قِسمينِ رَئيسَينِ:

الأوّل: الخطّ المُتّفق على عدمِ قياسيّتِهِ، وَيَشْمَلُ الخطّ العَروضيّ والكتابة النّحويّة والكتابة الصّوتيّة.

الثّاني: الخطّ المُختلف في قياسيّتِهِ مِنْ عَدَمِها، وَهُوَ خَطّ المُصْحَفِ الشّريفِ.

وَمِنْ هُنا يُمكنُ أنْ نستنتجَ أنّ الخطوطَ الثّلاثةَ الّتي يَجْمَعُها القِسْمُ الأوّلُ أولى بِعَدَمِ القِياسِيّةِ من القِسْمِ الثّاني؛ للاِتّفاق على عَدَمِ قِياسِيّتِها بِخِلافِ الكِتابة المُصْحَفِيّةِ.

6/ مَوضِع كتابة الكَسْرَة مَعَ الحَرْف المُشَدّد المَكْسور:

اختلف اللغويّون في مَوضِع كتابة الكَسْرَة مَعَ الحَرْف المُشدّد المَكْسور، فأكثر المُتأخِّرين يضعونها تَحْتَ الشّدّة، فيما يرى الشّيْخ حُسَين والي أنّ "الرّاجح وضع الكَسْرَة تَحْتَ الحَرْف...والمَرجوح وضع الكَسْرَة تَحْتَ الشّدّة فَوْقَ الحَرْف.." [338]، ويبدو أنّ سَبَبَ هَذا الخِلاف هُوَ نظر المَشْهور إلى الشدّة على أنّها عوض عن حرف؛ فتستحق وضع الكَسْرَة تَحْتَها، وَأمّا من ينظر إليها على أنّها مجرد شكل، فالمستحقّ للكَسْرَة إنّما هُوَ الحَرْف المشكول بِها، ويبدو أنّ المَسْأَلَة محلّ خِلاف بين المَشارقة وَالمَغاربة، قالَ الشّيْخ نَصر الهوريني: "إذا كان الحَرْف المشدّد مَكْسوراً، فلك في وضع الخفضة تَحْتَ الشّدّة طريقتان: أمّا أنْ

تضعها تَحْتَ الحَرْف، وَهُوَ أحسَن...وَأمّا أنْ تضعها فَوْقَ الحَرْف وتَحْتَ الشّدّة، وهَذِهِ الطّريقة للمشارقة فقط في المَكْسور، وهِيَ طريقة المَغاربة في المَفْتوح والمَضْموم، يَجْعلون الضّمّة والفَتْحَة فَوْقَ الحَرْف وتَحْتَ الشدة، فيكون شكل المَفْتوح عندهم على صورة شكل المَكْسور عِندنا على الطّريقة الثّانية.."[339].

7/ تجزئة الكَلِمَة بين سطرين:

هَذِهِ الطريقة شائعة في الإملاء الإنكليزيّ، وَأمّا الإملاء العَرَبِيّ المَوجود الآنَ فلا وُجود لها، وَقَدْ وُجِدَت في بعض المَصاحِفِ القَديمةِ، إذ "يتوزّع هجاء عدد من الكَلِماتِ على آخرِ السّطر وأوّل السّطر الّذي يليه، ولَكِنْ من غير وجود علامة لِذَلِكَ، كما نَجِدُ في مُصْحَفِ جامِعِ عَمرو بن العاص وغيره من المَصاحِفِ القَديمَة"[340]. وَتُلْحَظ هَذِهِ الظّاهرة كَذَلِكَ في رِسالَتَي النّبيّ (صلى الله عليه وآله) إلى المُنذر بن ساوى عامله على البحرين، وإلى المقوقس عظيم القبط[341]، مِمّا يدلّ على أنّ الكتابة العَرَبِيَّة القَديمة كان يصحّ فيها هَذِهِ التّجزئة.

8/ إشباع كَسْرَة تاء المخاطبة:

شاع بين العوام إلحاق ياء بتاء المخاطبة نحو(أنتي) و(جئتي)، وأهل اللغة يخطّئونهم، ويبدو أنّ هَذا الإسْتِعْمال قد ورد في لهجات عَرَبِيَّة قديمة وإنْ لم يرد في الفُصْحى، قال ابن الأثير(ت606هـ): "قد ألحقت تاء المؤنث في بعض اللغات ياء، فقالوا: أنتي فعلتي، وأنتي ضربتيه، قالَ:

رميتيه فأقصدت *** وما أخطأت الرّمية

وهِيَ لغةٌ قليلةٌ"[342].

أقولُ: هَذِهِ المَسألة وإنْ كانتْ في حَقيقَتِها مَسْألَةً لَهْجيّةً إلّا أنّي ذَكَرْتُها هُنا لأنّ المُصَحّحين اللغويّين قد اعتادوا على تخطئة من يكتب (أنتي) وما شابَهَ، وَهِيَ لَهْجَةٌ عربيّةٌ قَديمة وإنْ لم تكنْ هِيَ اللغة الأفصح.

9/ تاء هيهات وذوات:

قال السَّيّد رَؤوف جَمال الدّين: "وَأمّا هيهات وذوات فيَجوز فيهما الوجهان؛ كتبهما بالتّاء الطّويلة أو القصيرة؛ وذَلِكَ لنقصها عن الأسماء المتمكّنة، ولأنّ اسم الفعل يحمل مَعْنى الفعل بصورة ناقصة؛ لذا جاز مراعاة الاسميّة فيها، فكُتبت حينَئِذٍ بالقَصيرة، ومُراعاة الفِعل، فكُتبت بالطّويلة، والرّاجح الطّويلة في هَيهات وذات وبنات"[343]. ويظهر من كلامه ترجيح الطّويلة مَعَ إجازة كتابتها بالتّاء المَربوطَة، إلّا أنّه عاد وقالَ: "فلا مجال لكتب ذات وذوات وهيهات وقائمات وبنات بالتّاء القَصيرة، وإنْ ورد جواز القَصيرة فيها"[344].

10/ التّفريق بين البيض والبيظ:

اشتهر بين اللغويّن المُتأخّرين التفريق بين كلمتي البيض والبيظ بأنّ الأولى لكلّ الحيوانات دون النّمل والثّانية للنّمل خاصّة، قال الدميريّ(ت808هـ): "والبيض كلّه بالضّاد المُعْجَمة السّاقطة إلا بيظ النّمل، فإنّه بالظّاء المُشالة"[345]. وهَذا وإنْ كان مَشْهوراً بين المُتأخّرين إلّا أنّ المُعْجَمات القديمة لا يوجد

فيها هَذا المَعْنى، فالبيظ كما في العين "يقالَ: ماءُ الرجل"[346]. وهي بمَعْنى "الرَّحِم عن كُراعٍ"[347]. بل شكّكوا في أصل كونها كَلِمَة مُسْتعملة، قال ابن دريد: "البيظ زَعَمُوا مُسْتَعْمل وَهُوَ مَاء الْفَحْل وَلَا أَدْرِي مَا صِحَّته، وَقَالَ قوم: هُوَ مَاء الْمَرْأَة"[348]. وقال ابن فارس: "كَلِمَة مَا أَعْرِفُهَا فِي صَحِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَوْ أَنَّهُمْ ذَكَرُوهَا مَا كَانَ لِإِثْبَاتِهَا وَجْهٌ.."[349]. والمُلاحظ أنّ المُتَقَدِّمينَ لم يفرّقوا بين النّمل وغيره بالضّاد والظّاء، فذكروا في مَعْنى المازن أنّه: "بيض النّمل"[350]. فضبطوه بالضّاد.

11/ الخِلاف في كيفية رسم علامة الإسْتِفْهامِ:

علامات التّرقيم بصورتها المَوجودة اليوم ليستْ من العلاماتِ العَرَبِيَّةِ الأصيلةِ، وَقَدْ جاء بها الأديب أحْمَد زكي باشا(ت1353هـ)، واستوردها من إملاء اللغات الغربية، من هَذِهِ العلامات علامة الاستفهام الّتي نقلها إلى العَرَبِيَّة بصورتها الأجنبية (?)[351]، وَهِيَ بِهَذا الشّكل مناسبةٌ للكتابةِ الإنكليزيّة المتّجهة من اليسارِ إلى اليمينِ، إلّا أنّها لا تناسبُ الكتابة العَرَبِيَّة الّتي تبدأ من اليمين إلى اليسارِ؛ ولهَذا استقرّت كتابتها هكذا(؟) لتِناسِبَ الكتابة العَرَبِيَّةَ.

12/ الخِلاف في تعريب الكَلِمات الّتي تحتوي على الصّوت /G/:

من المَسائِل الخِلافِيّة الّتي لم تستقرّ على قاعِدَة تعريب الكَلِمات الّتي تَتَضَمّن الصّوت /G/ الأعجميّ، إذ من المعلوم أنّ لهجة قريش ليس فيها هَذا الصّوت؛ ولهَذا اختلف المترجمون في أيّ الأصوات العَرَبِيَّة أقرب إليه لتكتب الكَلِمات الّتي تتضمّنه بالكتابة العَرَبِيَّة، فتارةً كتبوه كافاً (الانكليزي)، وتارةً يكتب جيماً (الإنجليزيّ)، وتارةً يكتب غيناً(أوغست) (غرينلاند). ولعل أقرب الحُروف إلى هَذا الصوت هُوَ الكاف؛ وذَلِكَ لسببين:

الأوّل: كتابته بحرف يشبه الكاف في الإملاء الفارسيّ والكرديّ والعثمانيّ وإملاء الأردو وغيره.

الثّاني: وَهُوَ الأهم. وَهُوَ أن هَذا الصّوت مَوجودٌ في عَرَبِيَّة اليمن منذ القدم، ولا يزال إلى اليوم مستعملاً في فصيح كلامهم، وهم يكتبونه بالكاف. ويُحكى عن لغة تميم من العَرَب الشّماليين، قال ابن دريد(ت321هـ): "فأمّا بنو تميم فإنّهم يُلحقون القاف باللهاة فتغلظ جدّاً، فيقولون للقوم: الكوم، فتكون القاف بين الكاف والقاف، وهَذِهِ لغة مَعْروفة في بني تميم؛ قال الشّاعر (بسيط):

(ولا أكول لكدر الكوم كد نضجت*** ولا أكول لباب الدّار مكفول)"[352].

فهَذا ابن دريد قد كتب هَذا الصّوت كافاً، وكَذَلِكَ صنع ابن فارس(ت359هـ)[353]. وَأمّا من كتبها جيماً فرُبَّما كان ذَلِكَ لأنّها تُسمّى في عرف اللغويّين المُتأخّرين الجيم القاهريّة. قال الدُّكْتور مَحمود السّعران: "والمقابل المجهور للكاف ليس من جملة الأصوات المُستعمَلَة في العَرَبِيَّة الفُصحى هَذِهِ الأيّام، ولكنّه مُستعملٌ في بعض العاميّات، وَهُوَ المَعْروف بالجيم القاهريّة. فلا فرق بين الكاف وبين الجيم

القاهرية "g" إلّا أنّ الكاف مَهموسَة والجيم القاهريّة مجهورة"[354]. إلّا أنّ ما أسماه جيماً قاهريّة كان يُطلق عليها سابقاً (الكاف) العَجميّة[355]. وأمّا كتابتها "غيناً، نحو: (برغر)، فَهُوَ غالب في الشّام، وَهُوَ أمرٌ لا تكاد تعرفه العَرَبُ، وإنّما هُوَ من صنيع التّراجمة السّريان... وَقَدِ اتّبعهم في ذَلِكَ مَجْمَعُ القاهِرَةِ، فرأى إبدالَ الكافِ المَجْهورةِ غَيناً، ثُمّ خَيّر بَعدُ بين الغينِ والجيمِ"[356].

الخاتمة:

إلى هُنا اِنْتَهى المَطاف في هَذِهِ الجَولَةِ الّتي أردتُ فيها تسليط الضّوء على بَعْضِ الخِلافاتِ بين اللغويّينَ في قواعد الكتابة العَرَبِيّة، ولستُ أدّعي اِستقصاءَ جَميع تِلْكَ الخِلافاتِ، ومن أراد التّوسع فعليه بكتاب (قوانين الإملاء) للدّكتور فيصل المنصور من المُعاصرين، وكتاب (المطالع النّصرية) للشّيخ نصر الهوريني، وقد استفدتُ من هَذين الكتابينِ في كتابة هذا الأوراق. على أنّ النّتائج الّتي توصّلا إليها في بَعض المَواضِعِ تَحْتاجُ إلى إعادَةِ نَظَرٍ، فلا تؤخذ من المسلّماتِ، وربّما يمكنُ إجمال أبرز النّتائج الّتي تَوَصّلَ إليها هَذا البَحْث بِما يأتي:

1/ هُناكَ أُصول جرى عليها المُتَقَدّمونَ في تَقْعيد قَواعِد الكتابةِ، وبَعض هَذِهِ الأصول لم يأخذْ بِها المُتأخّرونَ، ككراهتهم اجتماع المثلين خطّاً كما كَرِهوه لفظاً.

2/ هُناكَ خِلاف بين البَصْريّين والكوفيّين في قَواعِد الكِتابة، مثل: العُلا والحجا عند البَصْريّين يكتبها الكوفيّون العُلى والحجى، وكَذَلِكَ نون التّوكيد الخفيفة الّتي يكتبها البَصْريّون أَلِفاً ويكتبها الكوفيّون نوناً.

3/ كانَ المُتَقَدّمونَ أكثر تسامحاً في قَواعِد الكتابة؛ فلا يسارعون إلى تَخْطئة من يُخالِفُهُم، إذ يُمْكِنُ أنْ يكون للكَلِمَةِ رسمان أو أكثر.

4/ لا يقتصر الخطّ غير القِياسيّ على خطّ المُصْحَف والكتابة العَروضيّة، بل ذكروا كتابة غير قِياسيّة سُمّيت (هجاء النّحاة)، وهُناكَ كتابة أخرى اقتضاها تطوّر العلوم اللغويّة وهِيَ الكتابة الصّوتيّة.

5/ هُناكَ اتجاه ظهر بين المُتأخّرين يدعو إلى نبذ الكثير من قَواعِد الكتابةِ الّتي ذكرها المُتَقَدّمونَ، والاكتفاء بمطابقة المكتوب للمنطوق تسهيلاً للكاتب والقارئ.

6/ الأقرب في القِياسِ كتابةُ الصّوت/G/ كافاً.

7/ كتابة الدّكتوراه بالتّاء المَربوطَة المنقوطة مُخالِفٌ للنّطق المَعْروف فلا يُصار إليه.

8/ كُلّ البيض يُكتب بالضّاد، ولا فرقَ بين بيض النّمل وغيره.

9/ الرّاجح كتابة (مئة) دون زيادة الأَلِف.

---

(1) الخط العَرَبِيّ وإشكالية النقد الفني، حنش:22

(2) توحيد المفضل:72، المجلس الأول.

(3) الشافية، ابن الحاجب:430

(4) ينظر: تاريخ الخط العَرَبِيّ وآدابه، محمد طاهر الكردي:7

(5) دراسات في علم الدراية، الغفاري:164، مُعْجَم مُصطَلَحات الرجال والدراية، نژاد:158

(6) دستور العلماء، الأحْمَد نكري:119/1
(7)عمدة الكتاب، النحاس:145
(8) دراسات في علم الدراية، الغفاري:164، مُعْجَم مُصطَلَحات الرجال والدراية، نژاد:158
(9) المفرد العلم في رسم القلم، الهاشمي:11
(10) دستور العلماء، الأحْمَد نكري:262/2
(11) كشف الظنون، حاجي خليفة:707/1
(12) الشافية، ابن الحاجب:430
(13) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: 335/4
(14) مقدمة ابن خلدون:418
(15) إتمام الدراية لقراء النقاية، السُّيوطِيّ:106، رسالة في علم الخط، السُّيوطِيّ، ضمن مَجْموعَة التحفة البهية والطرفة الشهية، مَجْموعَة من العلماء:54
(16) جمع الجوامع في النحو، السُّيوطِيّ:333
(17) عنوان النجابة في قَواعِد الكتابة، السفطي:14
(18) ينظر: مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:45
(19) انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:5
(20) جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييِنيّ: 135/2
(21) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدّين:21
(22) تعليم الإملاء في الوطن العَرَبِيَّ، حسن شحاتة:17
([23]) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، هارون:7-8
([24]) ينظر: تهذيب التوضيح:157/1
([25]) الحدائق الناضرة، يوسف البحراني:172/2
([26]) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري:684/2
(27) ينظر: أصول الإملاء، الخطيب:31
([28]) الإنصاف في مسائل الخِلاف:336/1
([29]) المصدر والصفحة.
(30) جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييِنيّ:147/1
(31) إيضاح شواهد الإيضاح:641/2
(32) كتاب سيبويه:379/1
(33) تاج العروس:9/3
([34]) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني:260 الهامش.
([35]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري:506/1
([36]) ينظر: الطراز الأول:176/3
(37) التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب:1213/9
(38) نزهة الطرف في علم الصرف، محمد تقي الجلالي:130
(39) فتح الباري:343/9
(40) عمدة القاري:253/20
(41) أصول الإملاء، الخطيب:43
(42) المصدر والصفحة، الهامش.
(43) النحو الوافي، عَبّاس حسن:226/2، الهامش.
(44) قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:33
(45) موسوعة النحو والصرف والإعراب:14
(46) ينظر: المُعْجَم المفصل في النحو العَرَبِيَّ، عزيزة فوال بابرتي:695/2
(47) الكتاب، سيبَوَيهِ:199/3
(48) شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك:1466/3
(49) النحو الوافي:306/1 الشرح.

(50) المصدر والصفحة، الهامش.
(51) ينظر: القول الفصل في أحكام أل:168 الهامش.
(52) ينظر: قوانين الإملاء، المنصور:22 الهامش.
([53]) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، هارون:14
(54) ينظر: الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:113-115
(55) انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:73، الهامش.
(56) قاموس الإملاء، مسعد محمد زياد:47
(57) الشافية، ابن الحاجب:434
(58) شرح النظام على شافية ابن الحاجب:382
(59) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:99
(60) قاموس الإملاء، مسعد محمد زياد:6
(61) مَجْموعَة الشافية:577/2
(62)عنوان النجابة في قَواعِد الكتابة، السفطي:44
(63) المفرد العلم في رسم القلم، الهاشمي:19
(64) المصدر والصفحة، الهامش.
(65) ينظر: انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:16.
(66) قاموس الإملاء، مسعد محمد زياد:51
(67) الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:119
(68) ألطاف الباري، عبد الستار الحسني: 27، الهامش.
(69) ينظر: انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:61 الهامش.
(70) أدب الكاتب:227
(71) جامع الدروس العَرَبِيَّة:194/2
(72) الإملاء الفريد:61
(73) جامع الدروس العَرَبِيَّة:194/2، وينظر: الإملاء الفريد:61
(74) ينظر: دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مصطفى جواد:7 المتن والهامش.
(75) الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:118
(76) ينظر: انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:13 المتن والهامش.
(77) المفرد العلم في رسم القلم، الهاشمي:21، وينظر: انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:13 الهامش.
(78) ينظر: قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:108
(79) أصول الإملاء، الخطيب:48
(80) ينظر: تاج العروس:569/7
(81) ينظر: تدريب الراوي، السيوطي:501
(82) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر:30
(83) أصول الإملاء، الخطيب:47
(84) المفرد العلم في رسم القلم، الهاشمي:20
(85) شرح الرضي على الشافية:321/3، وينظر: أصول الإملاء، الخطيب:47 الهامش.
(86) ينظر: الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:57
(87) المفرد العلم في رسم القلم، الهاشمي:23
(88) ينظر: المنجد في الإعراب والبلاغة والإملاء، حلواني وحاضري:302-303
(89) ينظر: الإملاء الواضح، النعيمي والكيال:38 الهامش.
(90) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، هارون: 20، الهامش، من التعليق الّذي كتبه نبيل عبد السّلام هارون ومحمد إبراهيم سليم.
(91) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الحُسَيني الاستراباذي:2/ 1035
(92) الشَّرْح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد، مهلب بن حسن:85
(93) الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:123
(94) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك:334
(95) مغيث الندا شرح قطر الندى، الشربيني:960/2، ورُبَّما كان رأى تصحيف ريّى
(96) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي:197/3

(97) جمع الجوامع في النحو، السُّيوطِيّ:336
(98) همع الهوامع، السُّيوطِيّ:525/3-526
(99) ينظر: موسوعة معاني الحروف العَرَبِيَّة، سلمان:15
(100) ينظر: خلاصة الإملاء، محمد شاكر:5
(101) ينظر: عنوان النجابة في قَواعِد الكتابة، السفطي:30
(102) ينظر: أصول الإملاء، الخطيب:74، مثل له بـ ثريى ودنيى علمين، وذكر في الهامش الخِلاف في التعميم لغير يَحْيى.
(103) ينظر: قَواعِد في الإملاء، العثيمين:6
(104) تعجيل الندى بشرح قطر الندى: 335
(105) صبح الأعشى، القلقشندي:197/3
(106) الشافية، ابن الحاجب:442
(107)ينظر: انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:26 وينظر: قاموس الإملاء، مسعد محمد زياد:36، وينظر: جامع الدروس العَرَبِيَّة:157/2،
(108) أصول الإملاء، الخطيب:72، الهامش.
(109) ينظر: المُعْجَم المفصل في الإملاء:63
(110) جامع الدروس العَرَبِيَّة:156/2
(111) قوانين الإملاء، المنصور:60 الهامش، عن مقالة تنقيط الياء في آخر الكلم، للأب أنستاس الكرملي، نشرها في مجلة المقتطف.
(112) خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا:82
(113) المصدر نفسه:141
(114) جامع الدروس العَرَبِيَّة:156/2 أقول: هم كما كنبوا بخارى والأعلام الأربعة بالألف اليائِيّة فهم كتبوا الموسيقى أيضا كَذَلِكَ. فإن كانت كتابتهم هِيَ الحجة في الرسم كما يبدو من كلامه فهي في الموسيقى كَذَلِكَ.
(115) قوانين الإملاء، المنصور:61 الهامش.
(116) ينظر: نصوص عَرَبِيَّة، عماد حاتم:22
(117) ينظر: المحكم في نقط المَصاحِف، الداني:60-61
(118) منظومة مورد الظمآن، محمد الخراز:37
(119) دليل الحيران على مورد الظمآن، المارغني:349
(120) جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييني: 145/2
(121) قَواعِد الإملاء العَرَبِيّ بين النظرية والتطبيق، حسنين وشحاتة:57
(122) للتفصيل ينظر: قوانين الإملاء، المنصور:17 الهامش. وتوصل المؤلف إلى عدم صحة كتابة التنوين على الألف؛ ومما استدل به أن "رسم التنوين على الألف يقتضي رسم الفتحة عليه أيضا". وهو خلط بين الألف المنطوقة التي لا تقبل الحركات وبين الألف المكتوبة الّتي يوضع عليها التنوين، فهي أمّا تنطق ألفاً عند الوقف عليها، وأمّا تنطق تنويناً في درج الكلام وفي الحالين لا يجمع بين الألف والتنوين لفظاً لامتناعه، في حين لا يوجد هذا الامتناع في الكتابة. فيمكن الجمع بينهما للدّلالة على اختلاف القراءة بحسب الدّرج والوقف.
(123) قاموس الإملاء، مسعد محمد زياد:79
(124) الإملاء الفريد، نَعّوم جرجيس:50
(125) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:133
(126) الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:122
(127) الشافية، ابن الحاجب: 432
(128) الجنى الداني، المرادي:366
(129) ينظر: رسالة في علم الخط، السُّيوطِيّ، ضمن مَجْموعَة التحفة البهية والطرفة الشهية، مَجْموعَة من العلماء:54
(130) رصف المباني، المالقي:68
(131) صبح الأعشى، القلقشندي:171/3
(132) قال الرضي: "الّذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني: أن أصله (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي". شرح الرضي على الكافية:39/4

(133) ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حَيّان:799/2
([134]) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، هارون:27
(135) الكشكول، البهائي:242/2
(136) باب الهجاء، ابن الدهان: 3
(137) همع الهوامع، السُّيوطِيّ:515/3
(138) شرح الرضي على الشافية:328/3
(139) باب الهجاء، ابن الدهان: 4
(140) انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:49، الهامش.
(141) الشافية، ابن الحاجب:436
(142) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الحُسَيني الاستراباذي:2/ 1021
(143) ينظر: أصول الإملاء، الخطيب:113 الهامش.
(144) ينظر: مجيب الندا، الفاكهي: 585
(145) حاشية الشّيْخ يس العليمي على شرح قطر الندى:576/3
(146) هكذا نقلها الفاكهي، مجيب الندا، الفاكهي:585، وفي حاشية الجاربردي المطبوعة: جاؤوا وساؤوا، وهو يخالف مبناهم في المنع من توالي الواوين.
(147) حاشية الجاربردي، ضمن مَجْموعَة الشافية:585/2
(148) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري:330
(149) علم الكتابة العَرَبِيَّة، غانم قدوري:136
(150) الشافية، ابن الحاجب:437
(151) أصول الإملاء، الخطيب:108 الهامش.
(152) جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييني: 139/2
(153) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مصطفى جواد:22
(154) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:27
(155) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مصطفى جواد:22
(156) الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:124
(157) ينظر: الإملاء الفريد، نَعّوم جرجيس:85
(158) الشافية، ابن الحاجب:436
(159) ينظر: المختصر في النحو والإملاء والترقيم، بسام قطوس:136، وينظر: الشامل في قَواعِد الكتابة والإملاء: 140-139
(160) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون:33
(161) علم الكتابة العَرَبِيَّة، غانم قدوري:136
(162) قاموس الإملاء، مسعد محمد زياد:59
(163) ينظر: الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:124
(164) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون:33
(165) ينظر: انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:48.
(166) ينظر: أصول الإملاء، الخطيب:136، 139، 142، وينظر: الكافي في قَواعِد الإملاء والكتابة وفقا لقرارات مجمع اللغة العَرَبِيَّة بالقاهرة أيمن أمين عبد الغني:54، 56، 58
(167) الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:123
(168) ينظر: اللباب في توضيح قَواعِد الإملاء، حمدي الشّيْخ:43
(169) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون:37
(170) ينظر: مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:22
(171) ينظر: الإملاء الواضح، النعيمي والكيال:136، 139،
(172) غرائب الاغتراب ونزهة الألباب، الألوسي:311-312
(173) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري: 246
(174) ينظر: نظرات في أخطاء المنشئين، الكرباسي:10/1
(175) ينظر: اللباب في توضيح قَواعِد الإملاء، حمدي الشّيْخ:43
(176) ينظر: الإملاء الواضح، النعيمي والكيال:69
(177) أصول الإملاء، الخطيب:133
(178) جمع الجوامع، السُّيوطِيّ:334

(179) همع الهوامع، السُّيوطِيّ:511/3
(180) ينظر: مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:22
(181) ينظر: المختصر في النحو والإملاء والترقيم، بسام قطوس:132
(182) ينظر: صوى الإملاء، مَحمود صافي:23
(183) ينظر: قَواعِد في الإملاء، العثيمين:12
(184) ينظر: لآلئ الإملاء، محمد مامو:80
(185) الإملاء الفريد:32
(186) المختصر في النحو والإملاء والترقيم، بسام قطوس:133
(187) سورة هود:41
(188) همع الهوامع، السُّيوطِيّ:510/3
(189) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي:99/1
(190) ينظر: همع الهوامع، السُّيوطِيّ:511/3
(191) سورة هود:41
(192) التبيان في إعراب القرآن، العكبري:7/1
(193) أصول الإملاء، الخطيب:131
(194) انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:54
(195) المُعْجَم المفصل في الإملاء:133
(196) لآلئ الإملاء، محمد مامو:91
(197) كتاب الإملاء، حسين والي:117
(198) مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:22-23
(199) سورة الصافات:153
(200) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المرادي:1557/3
(201) شرح الرضي على الشافية:331/3
(202) قَواعِد تحقيق المخطوطات، المنجد:20
(203) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي:184/3
(204) ينظر: مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:22
(205)جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييني: 138/2
(206) الإملاء الواضح، النعيمي والكيال:73
(207) الإملاء الفريد:32
(208) ينظر: أصول الإملاء، الخطيب:150
(209) ينظر: قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون: 38
(210) ينظر: قَواعِد الإملاء العَرَبِيّ بين النظرية والتطبيق، حسنين وشحاتة:76
(211) فن التحرير العَرَبِيّ، ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي:126
(212) المصدر نفسه:129
(213) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري:247
(214)إتمام الدراية لقراء النقاية، السُّيوطِيّ:108
(215) أدب الكاتب، ابن قُتَيْبَة:230
(216) الإملاء الفريد، نَعّوم جرجيس:81
(217) ينظر: قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون:39
(218) أصول الإملاء، الخطيب:148
(219) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون: 40
(220) أصول الإملاء، الخطيب:146
(221) مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:24
(222) الشافية، ابن الحاجب:440
(223) الوسيط في قَواعِد الإملاء والإنشاء، عمر فاروق الطباع:115

(224) ينظر: مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:25
(225) ينظر: خلاصة الإملاء، محمد شاكر:25 الهامش.
(226) أصول الإملاء، الخطيب:147
(227) الإملاء الفريد:81
(228) قوانين الإملاء، المنصور:91 الهامش.
(229) عنوان النجابة في قَواعِد الكتابة، السفطي:45
(230) كتاب سيبَوَيهِ:458/4
(231) شرح الرضي على الشافية:245/3
(232) بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب:42
(233) جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييني: 137/2
(234) شرح الرضي على الشافية:331/3
(235) ينظر: اللباب في توضيح قَواعِد الإملاء، حمدي الشّيْخ:68
(236) فن التحرير العَرَبِيَّ، ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي:128
(237) الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة، عبد العليم إبراهيم:124
(238) همع الهوامع، السُّيوطِيّ:542/3
(239) أدب الكاتب، ابن قُتَيْبَة:230
(240) سورة العلق: 15
(241) ينظر: قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون:27
(242) تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور:156/9
(243) رحلة أبي طالب خان، ترجمة: د. مصطفى جواد:326
(244) شمس العرب تسطع على الغرب، هونكه:61
(245) شرح طيبة النشر:556/1
(246) الشافية، ابن الحاجب:440
(247) جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييني: 2/ 140
(248) قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:267
(249) ينظر: أصول الإملاء، الخطيب:163
(250) ينظر: كتاب العين، الخليل:69/4(ش و هـ)، وكَذَلِكَ: 320/4، وكَذَلِكَ: 182/7(طس)، وغيرها، وينظر كَذَلِكَ كتاب سيبَوَيهِ:244/2، وكَذَلِكَ: 222/3، وكَذَلِكَ: 292/3، وكَذَلِكَ: 346/3، وكَذَلِكَ: 394/3، وغيرها من المواضع.
(251) اللباب في توضيح قَواعِد الإملاء، حمدي الشّيْخ:14
(252) إتمام الدراية لقراء النقاية، السُّيوطِيّ:108-109
(253) مقامات الحريري:52-53
(254) كتاب الإملاء، الشّيْخ حُسَين والي:94، ينظر: قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون:55، وينظر: لآلئ الإملاء، محمد مامو:20
(255) مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:6
(256) ينظر: مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:152
(257) بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة:122/2
(258) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:27
(259) ينظر: خلاصة الإملاء، محمد شاكر: 8
(260) ينظر: مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:7
(261) ينظر: المفرد العلم في رسم القلم، الهاشمي:107
(262) انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:70
(263) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:22-23
(264) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مصطفى جواد:10
(265) إتمام الدراية لقراء النقاية، السُّيوطِيّ:109، وينظر: قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:266
(266) خلاصة الإملاء، محمد شاكر: 8
(267) قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:270
(268) انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة، الأزميري:71
(269) ينظر: منهج البحث الأدبي:29
([270]) جواب استفسار الدكتور غازي خضر المدير العام لمركز دراسات الأمة، مجمع اللغة العَرَبِيَّة الأردني، بالرقم:3/

11/ 645، مؤرخة في 10/ 8/ 1443هـ/3/13/ 2022م.
(271) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:23
(272) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مصطفى جواد:15
(273) أصول الإملاء، الخطيب:95
(274) الوسيط في قَواعِد الإملاء والإنشاء، عمر فاروق الطباع:129
(275) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري: 713
(276) قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:61
(277) وإن أجاز بعضهم كتابتها (ثلاثمئة). ينظر: المُعْجَم المفصل في الإملاء:82
(278) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام هارون:79
(279) ينظر: الكافي في قَواعِد الإملاء والكتابة وفقا لقرارات مجمع اللغة العَرَبِيَّة بالقاهرة، أيمن أمين عبد الغني:61
(280) همع الهوامع، السُّيوطِيّ:514/3
(281) سورة الحشر:7
(282) سورة النحل:70
(283) سورة الحديد:23
(284) سورة الأحزاب:37
(285) سورة آل عمران:153
(286) سورة الحج:5
(287) سورة الأحزاب:50
(288) ينظر: جامع الدروس العَرَبِيَّة، الغَلاييني:160/2
(289) همع الهوامع، السُّيوطِيّ:513/3
(290) سورة الذاريات:23
(291) فن التحرير العَرَبِيَّ، ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي:132-133
(292) قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم، عبد السلام محمد هارون:53
(293) ينظر: كتاب العين، الخليل:57/1
(294) ينظر: كتاب سيبَوَيهِ:431/4
(295) ينظر: تهذيب اللغة، محمد الأزهري: 41/1
(296) ينظر: معاني القرآن للفراء:186/1
(297) ينظر: التقريب لحد المنطق، ابن حزم:48
(298) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:44/2
(299) سر الفصاحة، الخفاجي:26-27
(300) ينظر: موسوعة معاني الحروف العَرَبِيَّة، سلمان:6
(301) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:107-108
(302) الإملاء الفريد، نَعّوم جرجيس:14
(303) المصدر نفسه.
(304) المختصر النافع، المحقق الحلي:300
(305) تكملة منهاج الصالحين، السيد الخوئي:110، م284
(306) مباني تكملة المنهاج، السيد الخوئي:2 / 289 الشّرْح.
(307) الوافي بالوفيات، الصفدي:53/1
(308) ينظر: المحكم في نقط المَصاحِف، الداني:32
(309) ينظر: مُعْجَم رجال الحديث، السيد الخوئي:205/20 وما بعدها.
(310) ينظر: المنصورية في النحو والصرف، محمد الشيرازي:13
(311) التوحيد، الشّيْخ الصدوق: 235، باب تفسير حروف المُعْجَم، ح1
(312) ينظر: نصوص عَرَبِيَّة، عماد حاتم:22 وفي الشّرْح وصف الحروف بأنها شمسية أو قَمَرِيَّة.
(313) ينظر: الإملاء الواضح، النعيمي والكيال:66 وغيره.
(314) أقرب الموارد، الشرتوني:412/4

(315) دستور العلماء، الأحْمَد نكري:115/3
(316) كتاب سيبَوَيهِ:457/4
(317) ينظر: القول الفصل في حقيقة أل، سعدون أحْمَد الربعي:66
(318) ينظر: نصوص عَرَبِيَّة:22
(319) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العَرَبِيَّة، عبد الصبور شاهين:213
(320) ينظر: القول الفصل في أحكام أل:74
(321) الإملاء الفريد، نَعّوم جرجيس:23 الهامش.
(322) المصدر نفسه، وفي المتن عده من الحروف القَمَرِيَّة.
(323) المنهج الصوتي للبنية العَرَبِيَّة، عبد الصبور شاهين:213
(324) قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:261
(325) دراسات في علم اللغة، كمال بشر:162
(326) البرهان في علوم القرآن، الزركشي:376/1
(327) لعل الصواب: كساأاً.
(328) إعلام الطرائق في الحدود والحقائق، ابن شهراشوب:176/2
(329) للتفصيل ينظر: الأصوات العَرَبِيَّة بين التحول والثبات، حسام النعيمي:77-106
(330) شعب الإيمان، البيهقي:219/4، وعنه: الإتقان للسيوطي:169/4
(331) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:151-152
(332) مقدمة ابن خلدون:419
(333) القرآن ماذا تعرف عنه؟، مجيد المسلماوي:162
(334) المصدر نفسه:161
(335) المصدر نفسه:163
(336) رسم المصحف بين التعليل النحوي والتوجيه الدلالي، غانم قدوري الحمد(بحث):72
(337) قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:34
(338) مختصر الإملاء والتمرين، حُسَين والي:9
(339) قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:261، وذكر في الصفحة التالية اختلاف شكل الشدة بين المشارقة والمغاربة.
(340) ظواهر كتابية في مصاحف مخطوطة:25
(341) ينظر: مصور الخط العربي، ناجي زين الدين:318، الشكلان:96، 97
(342) البديع في علم العَرَبِيَّة، ابن الأثير:15/2
(343) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رَؤوف جمال الدين:92
(344) المصدر نفسه:92-93
([345]) حياة الحيوان الكبرى، الدميري:479/2، وينظر: بدائع البدائه، الخزرجي:87، وينظر: الكليات، الكفوي:227، وينظر: روح البيان، الإستانبولي:334/6
([346]) كتاب العين، الخليل:172/8
([347]) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده:40/10
([348]) جمهرة اللغة، ابن دريد:363/1
([349]) مقاييس اللغة، ابن فارس:327/1
([350]) الكامل للمبرد:158/2، جمهرة اللغة، ابن دريد:119/1، تهذيب اللغة، محمد الأزهري:158/13، مقاييس اللغة، ابن فارس:318/5
([351]) ينظر: الترقيم وعلاماته في اللغة العَرَبِيَّة، أحْمَد زكي باشا: 14
([352]) جمهرة اللغة، ابن دريد:42/1
([353]) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة:30
([354]) علم اللغة، مقدمة للقارئ العَرَبِيَّ:131
(355) ينظر: قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية:272
(356) قوانين الإملاء، المنصور:104 الهامش.

المصادر والمراجع:

📖 القرآن الكريم.

1. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدّين السُّيوطِيّ (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.
2. إتمام الدراية لقراء النقاية: السُّيوطِيّ(ت911هـ)، تح: إبراهيم العجوز، بيروت، ط1، 1985م.
3. أدب الكاتب: ابن قُتَيْبَة الدَّينوري (ت276هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
4. ارتشاف الضرب من كلام العرب: أبو حَيّان الأندلسي(ت745 هـ)، تح: رجب عثمان محمد، القاهرة، 1418هـ 1998م.
5. الأصوات العَرَبِيَّة بين التحول والثبات: د. حسام النعيمي، بيت الحكمة، بَغْدَاد، 1989م.
6. أصول الإملاء: د. عبد اللطيف الخطيب، دمشق، ط1994،3م.
7. إعراب القرآن: لأبي جعفر النَّحَّاس(ت338هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421هـ
8. إعلام الطرائق في الحدود والحقائق: ابن شهراشوب المازندراني (ت588هـ)، تَح: عَلِيّ الطباطبائي اليزدي وآخرون، مؤسّسة الإماميّة، مازندران، إيران، ط1، 1393ش.
9. أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد: رشيد الشّرتونيّ، دار الأسوة، طهران، ط1، 1416هـ
10. الإملاء والترقيم في الكتابة العَرَبِيَّة: عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، 1975م.
11. الإملاء الفريد: نَعّوم جرجيس زرازير، نقحه: د. مصطفى جواد، مكتبة اللغة العَرَبِيَّة، بغداد، ط6-2017م.
12. الإملاء الواضح: عبد المجيد النعيمي ودحام الكيال، بغداد، ط3- 1967م.
13. ألطاف الباري: السيد عبد الستار الحسني، دار فجر الإيمان، إيران، ط1، 1425هـ
14. انجلاء السحابة عن قَواعِد الإملاء وأصول الكتابة: محمد الطاهر الأزميري، الاسكندرية، مصر، 1329هـ
15. الإنصاف في مَسَائِل الخِلاف: كمال الدّين الأنباريّ (ت577هـ)، المكتبة العصريّة، ط1- 1424 هـ/ 2003م.
16. إيضاح شواهد الإيضاح: الحسن بن عبد الله القيسي(تق6هـ)، تح: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1987م.
17. باب الهجاء: ابن الدهان النحوي(569هـ)، تح: د. فائز فارس، بيروت، ط1-1086م.
18. بدائع البدائه: علي بن ظافر بن حُسَين الأزدي الخزرجي(ت613هـ)، مصر 1861م.

19. البديع في علم العَرَبِيَّة: ابن الأثير(ت606هـ)، تح: د. فتحي أحْمَد علي الدّين، مكة المكرمة، 1420 هـ

20. البرهان في علوم القرآن: الزركشي(ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391 هـ

21. بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة: جلال الدّين السُّيوطِيّ(ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

22. تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزبيدي(ت1205هـ)، تَح: مَجْموعَة من المُحَقِّقين، دَار الهداية.

23. تاريخ الخطّ العربيّ وآدابه: محمد طاهر الكردي، مكتبة الهلال، ط1، 1939م.

24. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري(ت616هـ)، تح: سعد كريم الفقي، دار اليقين، مصر، ط1، 1422هـ/2001م.

25. التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور(ت1284هـ) دار سحنون، تونس، 1997م.

26. التحفة البهية والطرفة الشهية: رسائل مختلفة لمَجْموعَة من العلماء، القسطنطينية، 1302هـ.

27. مكتبة أهل البيت (ع) – الإصدار الثاني

28. . . . . .

29. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

30. الترقيم وعلاماته في اللغة العَرَبِيَّة: أحْمَد زكي باشا(ت1353هـ)، قدم له واعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، مصورة بالأوفست على طبعة المطبعة الأميرية بمصر، 1330هـ/1912م.

31. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ/1967م.

32. تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، 1434هـ/2013م.

33. تعليم الإملاء في الوطن العربي: د. حسن شحاتة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1412هـ/1992م.

34. التفسير القرآني للقرآن: عبد الكريم يونس الخطيب، دار الفكر العربي، القاهرة.

35. التقريب لحدّ المنطق: ابن حزم الأندلسيّ القرطبيّ الظاهريّ(ت456هـ)، تح: إحسان عَبّاس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1900م.

36. تكملة منهاج الصالحين: السيد أبو القاسم الخوئي، مطبعة مهر، قم، 1410هـ

37. تهذيب اللغة: محمد بن أحْمَد بن الأزهريّ (ت370هـ)، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 2001م.
38. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم المرادي(ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/2008م.
39. التوحيد: الشّيْخ الصدوق(ت381هـ)، تح: السّيّد هاشم الحُسَيني الطهرانيّ، منشورات جماعة المدرسين، قم.
40. توحيد المفضل: المفضّل بن عمر الجعفي، إملاء الإمام جعفر الصّادِق عليه السلام، المَطْبَعَة الحيدريّة، النجف الأشرف، 1374هـ/1955م.
41. جامع الدروس العَرَبِيَّة: الشّيْخ مصطفى الغَلاييني(ت1364هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1414 هـ/ 1993م.
42. الجامع لأحكام القرآن: محمّد بن أحْمَد بن أبي بكر القرطبي(671هـ)، تَح: أحْمَد البردوني وإبراهيم أطفيش، دَار الكُتُب المِصْرِيّة، القَاهِرَة، ط2، 1384هـ/1964م.
43. جمع الجوامع في النّحو: جلال الدّين السُّيوطِيّ، تح: نصر أحْمَد إبراهيم عبد العال، دار الآداب، القاهرة، ط1، 1432هـ/2011م.
44. جمهرة اللغة: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
45. الجنى الدّاني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المراديّ (ت749 هـ)، تَح: د فخر الدّين قباوة، محمّد نديم فاضل، دَار الكُتُب العِلْمِيّة، بَيْرُوْت، ط1، 1413هـ/1992م.
46. حاشية يس على شرح قطر الندى: الشّيْخ يس بن زيد الدّين العليمي(ت1061هـ)، تح: كريم حبيب الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، ط1، 1437هـ/2016م.
47. الحدائق الناضرة: الشّيْخ يوسف البحراني(ت1186هـ)، جماعة المُدَرِّسِيْنَ، قم.
48. حياة الحيوان الكبرى: محمد بن موسى الدميري(ت808هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ
49. الخطّ العربيّ وإشكالية النقد الفنّي: إدهام محمد حنش، مكتب الأمراء، العراق، 1990م.
50. خلاصة الإملاء: الشّيْخ محمد شاكر، دار الظاهرية، ط1، 1437هـ/2017م.

51. خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا: الأب أنستاس ماري الكرملي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020م.
52. دراسات في علم الدراية: علي أكبر الغفاري، طهران، ط1، 1369ش.
53. دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 1998م.
54. دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم: د. مصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد، 1968م.
55. درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي الحريري، تح: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط1، 1417هـ 1997م.
56. دستور العلماء: عبد النّبيّ بن عبد الرّسول الأحْمَد نكريّ، دَار الكُتُب العِلْمِيّة، بَيْرُوْت، ط1، 1421 هـ، 2000م.
57. دليل الحيران على مورد الظمآن: أبو إسحاق المارغني(ت1349هـ)، دار الحديث، القاهرة.
58. رحلة أبي طالب خان: ترجمة: د. مصطفى جواد، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشرها.
59. رسم المصحف بين التعليل النحوي والتوجيه الدلالي، د. غانم قدوري الحمد، بحث منشور في العدد الأول من مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، السعودية، 1437هـ/2016م.
60. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحْمَد بن عبد النور المالقي(ت702هـ)، تح: أحْمَد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العَرَبِيَّة بدمشق.
61. روح البيان: إسماعيل حقّيّ الإستانبوليّ(ت1127هـ)، دَار الفكر، بَيْرُوْت.
62. سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي الحلبي (ت466هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402هـ/1982م.
63. الشافية: ابن الحاجب(ت646هـ)، تح: د. حسن أحْمَد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 2014م.
64. الشامل في قَواعِد الكتابة والإملاء: الشّيْخ حُسَين والي، القاهرة، 2015م.
65. شرح التصريح على التوضيح: الشّيْخ خالد الأزهري(ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ 2000م.
66. الشّرْح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد: مهلب بن حسن بن بركات(ت575هـ)، تح: د. مَحمود حسن أبو ناجي، القاهرة، 1985م.
67. شرح الرضيّ على الكافية: رضيّ الدّين الاستراباذيّ (ت686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، 1395هـ1975م.

68. شرح الرضي على الشافية: الرضي الاستراباذي(ت686هـ)، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ /1975م.
69. شرح شافية ابن الحاجب: ركن الدّين الحُسَيني الاستراباذي(ت715 هـ)، تح: د . عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدّينية، ط1، 1425 هـ/2004 م.
70. شرح طيبة النشر: ابن الجزري (ت833 هـ)، تح: الشّيْخ أنس مهرة، بيروت، ط2، 1420 هـ 2000م.
71. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ
72. شرح النظام: نظام الدّين النيسابوري (ت850 هـ) تح: علي الشملاوي، قم، 1426هـ
73. شعب الإيمان: لأبي بكر البيهقي(ت458هـ)، تح: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 1423 هـ/ 2003م.
74. شمس العرب تسطع على الغرب: زيغريد هونكة، ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي، تر: فاروق بيضون وكمال دسوقي، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، ط8، 1413هـ/1993م.
75. الصاحبي في فقه اللغة: أحْمَد بن فارس(ت395هـ)، مَنْشُورَات محمّد عَلِيّ بيضون، بَيْرُوْت، ط1، 1418هـ/1997م.
76. صبح الأعشى في صناعة الإنشا: القلقشنديّ(ت821هـ)، تح: عبد القادر زكار، سورية، 1981م.
77. صوى الإملاء: مَحمود صافي، حمص، سوريا، ط3، 1984م.
78. الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل: ابن معصوم المدنيّ(ت1120هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1426هـ
79. ظواهر كتابية في مصاحف مخطوطة: د. غانم قدوري الحمد وأياد صالح السامرائي، دار الغوثاني، دمشق، ط1، 1431هـ/2010م.
80. علم الكتابة العَرَبِيَّة: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2004م.
81. علم اللغة مقدمة للقارئ العَرَبِيّ: د. مَحمود السّعران، دَار النهضة العَرَبِيَّة، بَيْرُوْت، (د.ت).
82. عمدة القاري شرح صحيح البخاريّ: بدر الدّين العينيّ(ت855 هـ) دَار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت.

83. عمدة الكتاب: لأبي جعفر النَّحَّاس(ت338هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1425 هـ/ 2004م.
84. عنوان النجابة في قَواعِد الكتابة: مصطفى السفطي(ت1909م)، تنقيح: هارون عبد الرزاق، الكويت، 2018م.
85. غرائب الاغتراب: شهاب الدّين الألوسي (ت1270هـ)، بغداد1327هـ
86. فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلانيّ(ت852هـ)، دَار المعرفة، بَيْرُوْت.
87. فن التحرير العربي، ضوابطه وأنماطه: د. محمد صالح الشنطي، دار الأندلس، حائل، السعودية، ط7، 1427هـ/2007م.
88. قاموس الإملاء: د. مسعد محمد زياد(د.ت).
89. القرآن ماذا تعرف عنه؟: مجيد المسلماوي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1399هـ/1979م.
90. قَواعِد الإملاء وعلامات الترقيم: عبد السّلام محمد هارون، تح: نبيل عبد السّلام هارون ومحمد إبراهيم سليم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1439هـ/2018م.
91. قَواعِد الإملاء العربيّ بين النظرية والتطبيق: د. أحْمَد طاهر حسنين ود. حسن شحاتة، مكتبة الدار العَرَبِيَّة.
92. قَواعِد الإملاء المسمى المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية: الشّيْخ نصر الهوريني، تح: د. عبد الوهاب مَحمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ناشرون، ط1، 1422هـ/2001م.
93. قَواعِد تحقيق المخطوطات: د. صلاح الدّين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط7، 1987م.
94. قَواعِد في الإملاء: الشّيْخ محمد بن صالح العثيمين، تح: مصطفى مَحمود الأزهري، مصر، 2009م.
95. قوانين الإملاء، د. فيصل بن علي المنصور، منشورات درة الغواص، القاهرة، ط1، 1445هـ/2023م.
96. القول الفصل في حقيقة أل: د. سعدون أحْمَد الربعي، دار الأرقم، الحلة، العراق، 2009م.
97. الكافي في قَواعِد الإملاء والكتابة وفقا لقرارات مجمع اللغة العَرَبِيَّة بالقاهرة: أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، 2012م.
98. الكامل في اللغة والأدب: محمّد بن يزيد المُبَرّد(ت285هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417 هـ /1997م.
99. كتاب الإملاء: الشّيْخ حُسَين والي، دار القلم، بيروت، ط1، 1985م.
100. كتاب العين: الخليل بن أحْمَد الفراهيدي(ت170هـ)، تح: د مهدي المخزوميّ، د إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.

101. كتاب سيبَوَيهِ: لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبَوَيهِ(ت180هـ)، تح: د. عبد السّلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1
102. الكشكول: الشّيْخ بهاء الدّين العاملي المَعْروف بالبهائي(ت1031هـ)، تح: محمّد عبد الكريم النمري، بيروت، ط1، 1998م.
103. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة(ت1067هـ)، بغداد، 1941م.
104. الكليات: أيوب بن موسى الكفويّ(ت1094هـ)، تح: د. عدنان درويش، مُحَمَّد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ 1998م.
105. لآلئ الإملاء: محمد مامو، دمشق، ط5، 2008م.
106. اللباب في توضيح قَواعِد الإملاء: د. حمدي الشّيْخ، المكتب الجامعي الحديث، 2011م.
107. مباني تكملة المنهاج: السيد أبو القاسم الخوئي، قم، 1396هـ
108. مَجْموعَة الشافية، (حواشي مَجْموعَة من العلماء على الشافية): ابن الحاجب وآخرون، تح: محمد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1435هـ
109. مختصر الإملاء والتمرين: الشّيْخ حُسَين والي(ت1936م)، الكويت2018م.
110. المختصر في النحو والإملاء والترقيم: د. بسام قطوس، أربد، الأردن، 2000م.
111. المختصر النافع: المحقق الحلي(ت676هـ)، مؤسسة البعثة، طهران، ط3، 1410هـ
112. المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن بن سيده المرسيّ(ت458هـ)، تح: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ط1، 1421 هـ / 2000 م
113. المحكم في نقط المَصاحِف: لأبي عمرو الداني (ت444هـ)، تح: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، 1407هـ
114. مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: عبد الله بن أحْمَد الفاكهيّ(ت972هـ)، تح: د. مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانيّة للنشر، الأردن، ط1، 1429هـ 2008م.
115. المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل(ت769هـ) جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1402هـ/1982م.
116. مصور الخط العربي: ناجي زين الدين، توزيع دار المعرفة، بيروت، ط3، 1430هـ/2009م. الدوحة.

117. معاني القرآن: يَحْيى بن زياد الفرّاء(ت207هـ)، تَح: مَجْموعَة من المُحَقِّقين، دَار المِصْرِيّة للتأليف والترجمة – مِصْر، ط1

118. مُعْجَم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي(ت1413هـ)/ط5، 1413هـ/ 1992م

119. مُعْجَم مُصطَلَحات الرجال والدراية: محمد رضا جديدي نژاد، دار الحديث، قم، ط2، 1424هـ

120. مغيث الندا شرح قطر الندى: الخطيب الشربيني(ت761هـ)، تح: سيد بن شلتوت الشافعي، دار الضياء، الكويت.

121. مقامات الحريري: أبو محمد القاسم الحريري(ت516هـ)، بيروت1978م.

122. مقاييس اللغة، أحْمَد بن فارس(ت395هـ): تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م.

123. مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون(ت808هـ)، دار القلم، بيروت، ط5، 1984

124. مع الدكتور مصطفى جواد: السيد رَؤوف جمال الدّين، النجف الأشرف، 1966م.

125. المُعْجَم المفصل في الإملاء: ناصيف يمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1420هـ 1999م.

126. المُعْجَم المُفَصّل في النّحو العَرَبِيّ: عزيزة فوّال بابستي، دَار الكُتُب العِلْمِيّة، بَيْرُوْت، ط1، 1413هـ/1992م.

127. المفرد العلم في رسم القلم: أحْمَد الهاشمي، تح: د. محمد أحْمَد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ/2002م.

128. مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد: رَؤوف جمال الدّين، مطبعة النجف، النجف الأشرف، 1385هـ/1966م.

129. المنجد في الإعراب والبلاغة والإملاء: محمد خير حلواني وبدر الدّين حاضري، بيروت.

130. المنصورية في النحو والصرف: السيد محمد الشيرازي، هيأة محمد الأمين، ط2، 1421هـ/2000م.

131. منهج البحث الأدبي: د. علي جواد الطاهر، مطبعة العاني، بغداد، 1970م.

132. المنهج الصوتيّ للبنية العَرَبِيَّة: د. عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، 1400هـ/1980م.

133. الموجز في قواعد اللغة العربية: د. سعيد الأفغاني(ت1417هـ)، دار الفكر، بيروت، 1424هـ/2003م.

134. مورد الظمآن(منظومة): محمد الخراز(ت718هـ)، تح: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مصر، ط2، 2006م.

135. موسوعة معاني الحروف العَرَبِيَّة: د. علي جاسم سلمان، دَار أسامة، عَمّان، الأردن، 2003م.
136. موسوعة النّحو والصرف والإعراب: د. إميل بديع يعقوب، مَنْشُورَات سعيد بن جبير، قُمّ، 2005م.
137. النحو الوافي: عباس حسن (ت1398 ه)، دار المعارف، ط15
138. نزهة الطرف في علم الصرف: السيد محمد تقي الجلالي(ت1405ه)، تَح: السَّيِّد قاسم الجلالي، مَنْشُورَات سلسال، قُمّ، ط1، 1423ه
139. نصوص عَرَبِيَّة: د. عماد حاتم، الدار العَرَبِيَّة للكتاب، ليبيا، 1993م.
140. نظرات في أخطاء المنشئين: الشّيْخ محمد إبراهيم الكرباسي، النجف الأشرف، 1983م.
141. الوافي بالوفيات، الصفدي(ت764ه): تح: أحْمَد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، 2000م.
142. الوسيط في قَواعِد الإملاء والإنشاء: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1413ه/1993م.
143. همع الهوامع، جلال الدّين السُّيوطِيّ(ت911 ه): تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقية، مصر.